دراسة في العامل اللفظي الجار في ضوء متن الكافية والإظهار

أ.م.د. عادل محمد عبد الرحمن شهاب الشنداح جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه أجمعين .

وبعد :

فإن طالب اللغة العربية ولاسيما من أراد الاستقامة في التلفظ حين الكلام . عليه أن يعرف ثلاثة أشياء هي : (المؤثِّر) ، و(المؤثَّر فيه) ، و(الأثر) ، والمعبر عنها بـ (العامل) ، و(المعمول) ، و(العمل) ، حتى يتسنى له معرفة موجد المعاني الخفية ، أ : العامل ، ثم يضع علامة تدل على هذا المعنى الخفي من الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة على من وقع عليه التأثير .

وقد رأيت أن خير من فصّل في ذلك وبينه العلامة الإمام البركو (رحمه الله تعالى) في كتابه (إظهار الأسرار) فقد قسمه على ثلاثة أقسام ، جعل الأول خاصًا بالعامل ، والثاني : بالمعمول ، والثالث : بالعمل .

ولما كان العامل هو الموجد للمعنى الموجب وضع أثر معين كانت دراسته ومعرفته سابقة ومفصلة على معرفة الآخرين .

فإذا عُلم أن هذا العامل يوجب الرفع عُلم أن كل من أثر فيه هذا العامل يكون مرفوعاً ، وإذا عُلم أن هذا العامل يوجب النصب عُلم أن كل من أثر فيه هذا العامل يكون منصوباً ، وإذا عُلم أن هذا العامل يوجب الجر عُلم أن كل من أثر فيه هذا العامل يكون مجروراً .

وبذا تعرف أنواع المعمولا ت من أنواع العامل عرضاً ثم أن النحويين جعلوا لكل نوع من آثار العامل علامة تدل عليه وجعلوا الرفع علماً على الفاعلية ، والنصب علماً للمفعولية والجر علماً للإضافة ، وقد نظو ت من العوامل ما كان لفظياً ، لأن ما يتلفظ به أشرف وأكثر مما لا لفظ فيه من العوامل .

ابتدأ مصنف الإظهار (رحمه الله تعالى) بالعامل اللفظي الجار لاسم واحد ، فجريت على ما جرى عليه العلامة البركو (رحمه الله تعالى) ونويت أن أكتب في العامل السماعي الجار على ضوء ما كتبه البركو ، ثم نظر ت في النسخة المتوافرة لد والمسماة بـ (المجموعة النحوية) المطبوعة بالمطابع العثمانية القديمة ، فوجد ت المتن الذ اشتهر في المشارق والمغارب والمسمى بـ (الكافية ، لابن الحاجب) فصار في خاطر أن اكتب في العامل الجار على وفق الكافية أيضاً ، ولاسيما حين اطلعت عليها وعرفت بعض الأمور المهمة التي ذكر ت فيها ، والتي وافقت ما جاء في الإظهار ، أو زائدة على ما أورد فيه من المعلوما ت والتقييدا ت والفوائد المهمة .

فاستقر بي الحال أن يكون بحثي (العامل اللفظي الجار في ضوء متن الكافية والإظهار) ، وجعلت تقسيم حروف الجر موافقاً عدّاً أو ترتيباً لما جاء في الإظهار ، لأن الكتابة كانت في البدء مقصورة عليه ثم جعلت موافقاً لما بين يديه .

وأذكر عند كل حرف المعنى الأصلي الذي قد ذكر العلامة البركوي ، فأبين المراد من هذا المعنى من الشروح المختلفة والحواشي المنتخبة ، وقد أذكر بعد ذلك بعض ما يتعلق بهذا المعنى من كلام ، ثم أذكر ما زاد ابن الحاجب في الكافية على الإظهار من المعاني وأبين المقصود من كل معنى منها ، وقد يتضمن المطلب بعض الفوائد أوالتنبيها ت المهمة والخاصة به ، ثم أتم المطلب بذكر السبب الذي جعل البركوي (رحمه الله تعالى) يقدم هذا الحرف على غير في الذكر ، ثم انتقل إلى مطلب آخر وهكذا .

وقبل شروعي في ذكر حروف الجر وبيان معانيها وبعض ما يتعلق بها كتبت كلاماً متقدماً وجود ضرورة على ذكر حروف الجر ، والكلام كان متضمناً لبيان العامل واختلاف النحويين فيه وبعض ما يتعلق بهذا الكلام من ذكر تنبيها ت مهمة يتوجب ذلك ، ويكون البحث خاصاً بالعامل اللفظي الجار في ضوء متن الكافية والإظهارذكر ت أربعمسائل مهما ت متعلقة في ذلك وقسمته على مبحثين وخاتمة .

يتضمن المبحث الأول ثلاثة مطالب :

بينما كان المبحث الثاني عشرين مطلباً ، وذلك بأن جعلت لكل حرف جر مطلباً ، ثم وضعت خاتمة ذكر ت فيها ما في البحث بشكل مختصر جداً .

والحمد لله تعالى في البدء والختام والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا ومولانا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة والسلام .

أولاً :تعريف العامل عند البركوي وابن الحاجب وبيان كيفية عمله

عرف العلامة البركوي العامل بقوله :

العامل : ((هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب))[١] .

أ : إنالعامل هو الذي يوجب كون آخر الكلمة مضموماً ، أو مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو ساكناً ، (أو متحركاً بإحدىالحركا ت أو الحروف النيابية) ، وليس يحصل ذلك الإيجاب بالعامل نفسه ، وإنما (بواسطة) هي (مقتضى الإعراب) ، وهو حاصل في الأسماء والأفعال المشابهة للاسم مشابهة تامة .

تتوارد المعاني المختلفة في الأسماء التي يُوجدها العامل من (الفاعلية والمفعولية والإضافة)وترد هذ المعاني الخفية المختلفة التي لا تدرك إلا بالعقول على الأسماء ، فتستدعي علائم ظاهرة تسمى الإعراب .

لكن قد يمنع من ظهورها مانع ، فإن كان حالاً في آخر الكلمة فتقديرية ، وإن في نفسها فمحلية[٢] ، فإذا قلنا : (ضَرَبَ زيدُ غلامَ عمروٍ) فـ (ضَرَبَ) أوجب كون آخر (زيدٌ) مضموماً[٣] ، وآخر (زيد) هو محل التأثير ، والضم هو الأثر أو الوجه المخصوص المعبر عنه بالإعراب ، وأوجب (ضَرَبَ) أيضاً كون آخر (غلامَ) مفتوحاً[٤] .

---

(١) الإظهار ، ص ١١٢ .
(٢) نتائج الأفكار شرح الإظهار ، ص ٣١ .
(٣) الإظهار ، ص ١١٢ .
(٤) ينظر : الإظهار ، ص ١١٢ .

لم يكن إيجابه للضم والفتح فيهما بنفسه ، وإنما كان بواسطة وورود الفاعلية على (زيدٌ) والمفعولية على (غلامَ) بسبب تعلق (ضَرَبَ) بهما [١] ، والفاعلية والمفعولية مقتضيان خفيان استدعيا الضم على (زيدٌ) والفتح على (غلامَ) ، وأوجب (غلامَ) أيضاً كون آخر (عمروٍ) مكسورة بواسطة ورود الإضافة عليه ،أ : كونه منسوباً إلى غلام [٢] .

ويؤيد هذا الكلام ما ذكر صاحب الكافية وشارحها الجامي من القول : إن العامل هو الذ يحصل المعنى ، فمدار المعنى دائر مع العامل إن وجد وجد وإلاّ فلا .

ثم إن العامل حينما يحصل أحد المعاني المعتورة ينبغي أن توضع علامة تدل على هذا الأحد من المعاني ، وبذا يعرف أن المؤثر عليه يحمل هذا المعنى من دون ذلك من المعاني الأخرى .

ومن هذا أيضاً يتبين سبب تسمية الإعراب بالعلامة قال في(الكافية : العامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب)[٣] .

وقال الجامي :(إن العامل لفظيًا كان أو معنويًا يتقوَّم ،أ : يحصل المعنى المقتضي للإعرابأ معنى من المعاني المعتورة على الإعراب ففي قولك : (جاءَني زيدٌ) ، (جاءَ) عامل ، إذ إنه حصل معنى الفاعلية في (زيدٌ) ، فجعل الرفع علامة لها ، وفي (رأيتُ زيداً) ، ففي (رأيتُ) عامل ، إذ به حصل معنى المفعولية في (زيدًا) ، فجعل النصب علامة لها ، وقولك : (مرر تُ بزيدٍ) ، ففي (الباء) عامل ، إذ به حصل معنى الإضافة في (زيدٍ) ، فجعل الجر علامة لها)[٤] .

ودور العامل ههنا كما توضح هو إيجاد المعنى الخفي ويقتضي المعنى الخفي نصب علائم الإعراب .

(واعلم) أن محصل المعاني وموجودها هو العامل على اعتبار النحويين ، أما المحصل والموجد في التخفيف فهو المتكلم .

قال في شرح الكافية :(اعلم أنحدث هذ المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، ولكنه نسبحدأث هذ العلاما ت إللللفظ الذ بواسطته قامت هذ المعاني بالاسم ، فسمِّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل)[٥] .

وقال في النتائج: (وأما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم ، والعامل هو الآلة ، وجعلها النحويون كأنها هي الموجد)٤.

وقال الفاضل العصام : بل الآلة هي اللسان ، وجعل العامل آلة مبنيًا على التنزيل أيضاً) [٦] .

وأما في الأفعال فمقتضى الإعراب فيها هو مشابهتها التامة للاسم ، وهي حاصلة في الفعل المضارع فقط .

---

(١) الإظهار ، ص ١١٢ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) الكافية ، ص ٤ .
(٤) الفوائد الضيائية ١ / ١٩٧ .
(٥) المصدر نفسه ١٩٨/١. ٠(٤)نتائج الافكار ص ٣٢
(٦) حاشية العصام ص ٢٥/١

ثانياً : بيان مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل

سمي الفعل المضارع بالمضارع ، لأنه شابه لاسم الفاعل من وجو وذكر هذ الوجو العلامة البركو في الإظهار في قوله : فإنه (أ : المضارع) مشابه لاسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً [١] .

ذا الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل من هذ الحيثيا ت الثلاثة .

أما الأولى : فلموازنته (أ : المضارع) له (أ : اسم الفاعل)في الحركا ت والسكنا ت نحو : (ضَارِب ، ويَضْرِب) ، و(مُدَحْرِج ، ويُدَحْرِج)[٢] .

فالمضارع كما ترى يوازن اسم الفاعل في حركاته وسكناته ترتيباً وعدداً ، والمقصود بموازنة المضارع لاسم الفاعل في الحركة موازنته له في جنسها لأنواعها ، فيكفي الحكم بالموازنة إذا ما وجد حرف متحرك في اسم الفاعل يقابله آخر في المضارع .

لا كل حركة بخصوصها وتشخصها حتى لا يُرَدُّ بمثل (نَاصِر ، ويَنْصُر) ، فإن ما قبل الآخر في الأول مكسور وما قبل الآخر في الثاني مضموم ، فلا يلزم من هذا الاختلاف وكونهما غير متوازنين ،وبذلك يعلم ما المقصود بالتوازن في الحركا ت[٣] .

ولم يذكِ البركو التوازن في الحروف ، لأن موازنة الفعل المضارع لاسم الفاعل في تعدد الحركا ت والسكنا ت مستلزم لموازنته له في الحروف ضرورة[٤] .

وأما الشبه الثاني فلقبول كل منهما (أ : اسم الفاعل والفعل المضارع) الشيوع والخصوص ،فإالاسم حين تجرد عن اللام يفيد الشيوع ، وحين يدخل حرف التعريف عليه يتخصص[٥] .

ومثال الشيوع في اسم الفاعل قولنا : (ضَارِب) ، فإنه يحتمل (زيدًا) و(عمرًا) وغيرهما[٦] .

ومثال التخصيص في اسم الفاعل قولنا : (الضارب) ، فإنه يختص بمعين ، سواء كان اللام حرف تعريف أم اسمًا موصولاً ، فإنه معرفة يجب أن تكون صلته معلومة عند المخاطب [٧] .

كذلك المضارع حين تجرد عن حرف (الاستقبال) يحتمل الحال والاستقبال نحو : (يضرب) ، وحين يدخله حرف الاستقبال يتخصص للاستقبال أو الحال نحو : (سيضرب) ، و(ما يضرب) .

ولمبادرة الفهم فيهما حين التجرد عن القرائن إلى الحال[٨] ، لاقتضاء مفهومها الوقوع في الحال [٩] .

وأما الشبه الثالث فلوقوع كل منهما صفة لنكرة نحو : (جاءَني رَجُلٌ ضَارِبٌ) أو (يَضْرِبُ)[١٠] .

---

(١) الإظهار ، ص ١١٣ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) كذا استفيد من حواشي نتائج الأفكار ، ص ٣٣ .
(٤) المصدر نفسه . ص ٣٤
(٥) الإظهار ، ص ١١٣ .
(٦) نتائج الأفكار ، ص ٣٣ .
(٧) المصدر نفسه .ص٣٤
(٨) الإظهار ، ص ١١٣ .
(٩) نتائج الأفكار ، ص ٣٤ .
(١٠) الإظهار ، ص ١١٣ .

وكون اسم الفاعل أو المضارع صفتين للنكرة هو بحسب الظاهر ، وأما في التحقيق فإن اسم الفاعل أو المضارع هو الجزء الأول من الصفة ، وكمال الصفة يكون بهما مع فاعلهما ، فإنها (أ : الصفة في اسم الفاعل) مركبة ، وفي المضارع جملة ، وعليه يكون إطلاق الصفة عليهما مبنيًا على المسامحة لظهور المراد أو على التجوز بإطلاق اسم الكل على الجزء [١] .

والحاصل : إن هذ المشابهة بين المضارع واسم الفاعل اقتضت تطفل المضارع على الاسم في الإعراب ، وهو أصل في الأسماء ، فإعراب المضارع ليس بالأصالة ، فإذا قلنا : (لَنْ يَضْرِبَ) ، فـ (لَنْ) أوجب كون آخر (يَضْرِبَ) مفتوحاً بواسطة المشابهة لاسم الفاعل[٢] .

قال الرضي في شرح الكافية : إن فعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم ، وقال الكوفيون : إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا لمشابهة ، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ، ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين المضارع تبعاً له ، وذلك نحو قولك : (لا تَضْرِبُ) رفعه مخلّص بكون (لا) للنفي وليس للنهي ، وجزمه في قولك : (لا تَضْرِبْ) دليل على كونها للنهي .

ونحو قولك : (لا تَأكُل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ) ، ففي نصب (تَشْرَبَ) دليل على كون الواو للصرف (أ : عن العطف إلى النصب) ، وجزمه في قولك : (وتَشْرَبْ) على كونها للعطف ، ونحو قولك : (لَما بِاللهِ حاجة فَيَظْلِمَكَ) ، ففي نصب (يَظْلِمَ) دليل على كون الفاء للسببية ، ورفعه على كونهما للعطف ، ونحو (لِيَضْرِبْ)، ففي جزمه دليل على كون اللام للأمر ، ونصبه على كونها لام كي أو لام الجحود ، وبتغير المعنى بكل واحد من الإعرابا ت المذكورة ، ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو قولك : (أَكَلَ الخُبْزَ زَيدٌ) ، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أم في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها ، فإنه قد يطرد في الأكثرالحكم الذ ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم (الواو) في : (تَعِدُ) ، و(أعِدُ) ، و(نَعِدُ) ، لحذفهم في (يعدو) ، وكذا حذفوا الهمزة في (يُكْرِمُ) ، و (تُكْرِمُ) ، و(نُكْرِمُ) ، لحذفهم لها في (أُكْرِمُ)[٣] .

ثالثاً :رابع تنبيها ت مهما ت

التنبيه الأول

اعلم أنها ذكر صاحب الإظهار من أوجه التشابه بين المضارع واسم الفاعل هو بيان التشابه بينهما ، ولاسيما في جعل اسم الفاعل مقيَّداً بمن قام بالحديث ،أ : بكونه اسم فاعل لا بكونه اسماً مطلقاً .

وأما صاحب الكافية فقد ذكر شبه المضارع للاسم بوجه أعم ، فجعل المضارع مشابهاً لاسم الفاعل المطلق من ناحيتي الاشتراك والتخصيص ، فقال :(المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (أنيت) ، لوقوعه مشتركاً ، وتخصيصه بالسين أو سوف)[٤] .

---

(١) نتائج الأفكار ، ص ٣٤ .
(٢) الإظهار ، ص ١١٢ .
(٣)شرح الكافيه للرضي ٢ / ٢٢٧ .
(٤) الكافية ، ص ٨٠ .

ففي التعريف نجد أن ابن الحاجب قد عرف المضارع بأنه ما أشبه الاسم لسبب ذكر الرضي بقوله : (لأنه لم يسم مضارعاً إلاّ لهذا ، ومعنى المضارعة في اللغة : المشابهة ، مشتقة من (الضرع) ، كأنَّ كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعاً)[١] .

ويكون المضارع ملتبساً أو مصاحباً لأحد حروف (نأيت) ، حتى يفترق عن الماضي ، وذكر قوله : (بأحد حروف) ليس بياناً لوجه المضارعة ، بل بيانها هو قوله : (لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين)[٢] .

فمقصود الكلام هو إن المضارع يشابه الاسم ، ولم يقيد صاحب الكافية الاسم بشيء ، بل إن الرضي لمَّا فسَّر قول ابن الحاجب : (لوقوعه مشتركاً) قال : بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم [٣] .

ذاًإالمضارع يشبه اسم الفاعل بما ذكر صاحب الإظهار ، ويشبه الاسم المطلق لوقوعه مشتركاً ولتخصيصه كما ذكر ابن الحاجب .

قال الجامي :(وتخصيصه بالجر عطف على قوله : (وقوعه مشتركاً) أ : وتلك المشابهة إنما تكون لوقوع الفعل مشتركاً ولتخصيصه)(٥) .

والحاصل :

إن المضارع شابه الاسم المطلق من هاتين الجهتين ولتوضيح ذلك يقال :

أولاً : إن المضارع يقع مشتركاً بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح ، كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة ، ولما كان المضارع كذلك فإنه مشابه للاسم .

ثانياً : إن المضارع يشبه الاسم ناحية تخصصهما ، فالمضارع يتخصص بواحد من زماني الحال والاستقبال بدخول حرف الحال . وحرف الحال مثل : (ما) و(لا) النافيتين . وحرف الاستقبال كـ (السين ، وسوف) والاسم كذلك ، فإن الاسم يكون مبهماً نحو (رجل) ، ثم يختص به أحد بسبب حرف التعريف نحو (الرجل)[٤]

[يعلم من حاصل المهمتين أن الاسم والفعل المضارع قابلان للاشتراك والتخصيص ، وما دام المضارع قد أشبه الاسم من هاتين الجهتين سمي مضارعاً ، وأعطي له الإعراب كما هو في الأسماء ،ولم يعط الجر للمضارع حتى يبقى للمتبوع الذ هو الاسم مزية التابع الذ هو المضارع ، كذلك لأن الجر إنما يؤتى به لأجل إفضاء معنى إلى الاسم ولا معنى لإفضاء معنى الشيء إلى مثيله ، فلذا لم يجر الجر في الفعل] .

التنبيه الثاني

إنما قيَّد صاحب الفوائد قوله : (بين زماني الحال والاستقبال) بالصحيح ، لأنه هناك قول أقوى منه يقابله ويعد الأصح ، نص عليه الرضي بقوله : (وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يجعل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة ، وهذا شأن الحقيقة والمجاز)[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٦ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) شرح الكافيه للرضي ٢ / ٢٢٧ .
(٥) المصدر نفسه.

التنبيه الثالث

قيد صاحب الإظهار مشابهة المضارع للاسم باسم الفاعل ، لأن الاسم جنس واسم الفاعل نوع منه ، وإذا تحققت المشابهة للنوع تحققت المشابهة للجنس ، لأنه إذا شابه شيء ما نوعاً فإنه يشابه جنسه ضرورة ، كما هو مقرر في علم المنطق ، فأثبت صاحب الإظهار وجه شبه المضارع باسم الفاعل ، وعليه يتحقق كونه شبيهاً للاسم المطلق (كذا ذكر واستفيد من حاشية العلامة إبراهيم حقي على نتائج الأفكار)[١] .

التنبيه الرابع

قال صاحب الإظهار في تعريف العامل (من الإعراب) ، بيان (للوجه المخصوص وزيادة على قول بعض النحاة) ، لئلا ينتقض تعريف العامل بـ (ياء المتكلم) في مثل : (غلامي) ، فإنه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر (الغلام) مكسوراً ، لكن الكسر ليس بإعراب فيخرج به[٢] .

وهنا يرد سؤال حاصله : (إن مثل ياء المتكلم الموجبة كون آخر من دخلت عليه مكسوراً يخرج من هذا التعريف بقوله : (بالواسطة) لا بقوله : (من الإعراب)، المراد بالواسطة المعاني الخفية أو المشابهة التامة المقتضيان للإعراب ، وحينئذ يخرج ياء المتكلم ، فإنه وإن كان موجباً لكنه ليس بهذه الواسطة ، وما دام كذلك فهو مخرج).

والجواب : إن مثل ياء المتكلم لا يخرج من التعريف بقوله : (بالواسطة) ، وإنما يخرج بتقييد الواسطة بقوله : (من الإعراب) .

والسبب في ذلك أنه استند في إخراج ياء المتكلم بكون المراد بالواسطة المعاني الخفية ، ولا معنى خفي في ياء المتكلم فإذًا هو غير عامل .

والحق : إن إثبات كون المراد بالواسطة هو (توارد المعاني) حصل من تقييد الواسطة (بالإعراب) ، ولولا الإعراب لصار معنى الواسطة مطلقاً ، وعليه فدخول ياء المتكلم يوجب بواسطة المجانسة .

ولأجل أن يخرج مصنف الإظهار ياء المتكلم من التعريف قيد الواسطة (بالإعراب) ، حتى يصير المراد بها ما ذكر وحينئذ يخرج ياء المتكلم .

العوامل على ما ذكر النحويون نوعان : لفظية ومعنوية ، وقسموا اللفظية على سماعية وقياسية ، وهم متفقون على أن العوامل منقسمة على هذه الأقسام ، إلاّ أنهم مختلفون في العوامل من ناحيتي العدد وبعض العوامل اللفظية من ضمن القياسي أو السماعي .

ومن أجل ذلك نرى (أن الكتب النحوية التي تذكر العوامل قصداً أو عرضاً ضمن مباحث لا صلة لها ، فيقسمونها على لفظية أو معنوية من ضمن مباحث أخرى للعوامل فا ت صلة بها نرى أنهم جميعاً يقسمون أو يبينون عرضاً أن العوامل إما أن تكون لفظية أو معنوية) .

وإن اللفظية إما سماعية وإما قياسية ، ومعنى كل واحد منها كالآتي :

العامل اللفظي : وهو ما يكون للسان فيه حظ[٣] .

والعامل المعنو : هو الذ لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب[٤] .

---

(١) ينظر : ص ١٥٦ فما بعدها .
(٢) الإظهار ، ص ١١٣ .
(٣) الإظهار ، ص ١١٤ .
(٤) تعريفا ت الجرجاني ، ص ٨٤

العامل اللفظي السماعي :هو الذ يتوقف إعماله على السماع[١] . وعرفه الجرجاني فقال : هو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز ، كقولنا : (الباء تجر ولم تجزم) ، وغيرهما[٢] .

العامل اللفظي القياسي : هو ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور ولا يضر ، كون صيغته سماعية نحو : (كل صفة مشبهة ترفع الفاعل)[٣] .

وعرفه الجرجاني : هو ما يصح أن يقال فيه : (كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا) ، كقولنا : (غلامُ زيدٍ) ، لمَّا رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قِسْتَ عليه : (ضَرْبُ زيدٍ) و(ثَوْبُ بكرٍ)[٤] .

وكما قلنا سابقاً : إن النحويين متفقون على هذ الأقسام ، إلا أنهم مختلفون فيها من ناحيتي العدد أو النوع ، فعلى سبيل المثال نرى أن بعض العوامل السماعية عند الجرجاني ذكرها البركو ضمن القياسي ، وبالعكس .

ولعل السبب في ذلك أن مفهوم السماعي والقياسي مختلف بينهما ، فجعل كل واحد منهما العوامل اللفظية سماعية أو قياسية بحسب ما يرا من مفهوم السماعي والقياسي ، كما رأيت في تعريفاتها للسماعي والقياسي .

فجاء ت العوامل عن كل واحد منهما مختلفة ذاتاً وعدداً ، كما هو واضح ومبين في عوامل البركو وعوامل الجرجاني[٥] .

وليس هذا هو الحال بين البركو والجرجاني فقط ، بل بين البركو وغير من النحويين أيضاً ،فالعامل الجار عند البركو أعداد حروفه عشرون حرفاً ، بينما هي عند ابن الحاجب أعدادها ثمانية عشر[٦] .

ولكل واحد منهم دليل يستدل به ويستند إليه ، فيما يقول في ذكر العوامل وأعدادها ، ولأن بحثي خاص بالعامل الجار ومباحثه على ضوء ما ذكر في متني الكافية والإظهار ، فلا بد من ذكر أربع مسائل هي :

المسألة الأولى في : اختصاص العامل الجار بالاسم

العامل الجار : هو من العوامل اللفظية ، ويختص بالدخول على الأسماء ، ولا يدخل على الأفعال ، وذلك لأنه لا يستقل فيحمل غير عليه[٧] .

قال ابن مالك في التسهيل : (لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل ، كانت عوامله أصلاً لعوامله ، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرغ عليهما ، لاستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر ، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل لافتقار إلى ما يتعلق به)[٨] .

وشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب ، لقوة عاملها بالاستقلال وإمكان التفريع عليها .

---

(١) الإظهار ، ص ١١٤ .
(٢) تعريفا ت الجرجاني ، ص ٨٤ .
(٣) الإظهار ، ص ١٢٩ .
(٤) تعريفا ت الجرجاني ، ص ٨٤ .
(٥) ينظر : عوامل الجرجاني ص١٩١ فم بعدها،وعوامل البركو ، ص ٨٢ فما بعدها .
(٦) ينظر :عوامل البركو ،١٩١ وكافية ابن الحاجب ، ص ٩٤ فما بعدها .
(٧) شفاء العليل ١ / ١١٥ .
(٨) تسهيل الفوائد. ص٨.

وعامل الجر ليس بهذه القوة ، ولما كان كذلك عُدَّ ضعيفاً وانفرد بالاسم ، قال في شفاء العليل نقلاً عن ابن مالك : (وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره ، فانفرد به الاسم ، وجعل الجزم في الفعل عوضاً عما فاته من المشاركة في الجر فتعادلا)[١]

المسألة الثانية في :الاختلاف عدّاً بين ابن الحاجب والبركوي من ذكر حروف الجر

عدّ ابن الحاجب حروف الجر ثمانية عشر حرفاً هي :

(من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواوها ، وواو القسم ، وباؤ وتاؤ ، وعن ، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ ، وخلا ، وعدا ، وحاشا)[٢] .

وعدَّها البركوي عشرين حرفاً وهي :

(الباء ، ومن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، واللام ، وفي ، والكاف ، وحتى ، ورُبَّ ، وواو القسم وتاؤ ، وحاشا ، ومذ ، ومنذ ، وخلا ، وعدا ، ولولا ، وكي ، ولعل)[٣] .

فنرى صاحب الإظهار زاد على الكافية (لولا ، ولعل ، وكي) أما في (لولا) فلموافقته مذهب سيبويه من كونها حرف جر إذا اتصلت بالضمائر .

قال في تحفة العوامل : و(لولا) حرف جر عند سيبويه ومن تابعه ، إذا اتصل بها ضمير[٤] .

فذِكرُ صاحب الإظهار لها موافقةً لسيبويه فيما ذهب إليه[٥] ، وفي (لعل) موافقة لما في لغة عُقَيل كما سيأتي ، وفي (كي) موافقة لبعض النحويين الذين ذكروها وعدُّوها من حروف الجر ، وسيأتي بيانه أيضاً .

ولعل السبب في ذكر البركوي لهذه الحروف هو تعميم الفائدة للطالب بذكر ما هو متفق عليه من الحروف وما هو مختلف فيه أو ما هو آكد في هذا الباب وما هو ليس كذلك .

المسالة الثالثة في : اقتصار صاحب الإظهار على المعنى الأصلي لكل حرف وعدم ذكر غيره من المعاني الأخرى بخلاف ما فعله ابن الحاجب في الكافية .

اقتصر مصنف الإظهار على المعنى الأصلي لكل حرف ولم يذكر سوى ، وهو موافق لمذهب البصريين ، فهم يرون أن لكل حرف معنى واحداً فقط أو اثنين .

ولا يمكن أن يكون لحرف معنى حرف آخر غير بطريق القياس ، بل هو ممتنع .

قال العلامة السجاعي مبيناً مذهب البصريين : (ليس لكل حرف إلا معنى واحد هو الابتداء لـ (من) ، والانتهاء لـ (إلى) ، والإلصاق لـ (الباء) ، والاستعلاء لـ (على) ، والمجاوزة لـ (عن) ، والاختصاص لـ (اللام))[٦] .

ولما اقتصر البركوي على هذه المعاني فقط وافق ما ذهب إليه البصريون الذين يرون أن حروف جر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً ، كما لا تنوب الجزم والنصب عن بعض[٧] .

---

(١) شفاء العليل١١٦/١.
(٢) كافية ابن الحاجب ، ص ٩٥ .
(٣) الإظهار ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .
(٤) تحفة العوامل ص٥٦.
(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤ .
(٦) حاشية السجاعي على ابن عقيل ، ص ٢٥٥ .
(٧) حاشية الصبان ٢ / ٢١٠ .

وأما ما أوهم ذلك (أ : نيابة إحدها عن الآخر) فهو من احد بابين أو طريقين هما:
أولاً : التأويل بالتضمين .
ثانياً : نيابة كلمة عن الأخرى (التضمين) ، ووضح ذلك كثيرٌ من علماء النحو ، ومنهم العلامة الخضر في حاشيته على شرح ابن عقيل .
فقال :(وما أوهم ذلك فهو إما مؤول بما يقلبه اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بتلك الحروف كتضمين (شربت) معنى : (رويت) ، و(أحسن) معنى (لطف) ، أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في (جذوع النخل) ، لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن ، أو من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً ، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ)[١] .
مما تقدم يعرف دفع الإيهام الحاصل في أن هذا الحرف جاء بمعنى حرف آخر، فإذا كان الرفع بالتأويل الذ يتم بالتضمين أو بالحمل على المجاز ، كان ذلك تجوزاً ، وإذا كان الرفع بنيابة كلمة عن كلمة كان ذلك تجوزاً وشذوذاً .
(وهذا الثاني (أ : التجوز في الحرف) محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ)[٢] .
فما جرى عليه البركو هو على مذهب البصريين وما جرى عليه ابن الحاجب بذكر المعنى الأصلي غير من المعاني هو مذهب الكوفيين .
إذ يكون في التأويل أو النيابة مع الشذوذ على ما قاله البصريون في بعض الأحيان تعسف ، ولعل ابن الحاجب من المتأخرين البصريين الذين قالوا بنيابة حرف عن حرف بلا شذوذ ، أو بأن الحرف يكون لعدة معانٍ ، موافقين مذهب الكوفيين في ذلك .
ولم يذكر صاحب الكافية من المعاني إلا ما كان أكثر شيوعاً وورودا في كلام العرب .

المسألة الرابعة في بيان تسمية هذ الحروف بحروف الجر والإضافة.
إنسلميت هذ الحروف بحروف الجر إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، أ : توصلها إليها، فيكون المراد من الجر المعنى المصدر ، وإما لأنها تعمل الجر، فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب[٣]، وحروف الجزم
قال الدماميني : (ولا يرد على الأول أنه مقتضا أن لا يكون (خلا ، وعدا ، وحاشا) في الاستثناء أحرف الجر ، لأنهن لتنحية الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله ، لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل أ الاسم ربطه به على الوجه الذ يقتضيه الحرف من ثبوته له وانتفائه عنه)[٤] ومن ثم نجد الكوفيين يسمون هذ الحروف حروف الإضافة
قال السجاعي : لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ،أ : تربطه ، وقال أيضاً : وسميت حروف الصفا ت ، لأنها تحدث في الاسم صفة من تبعيض وظرفية وغيرها[٥] .

(١) حاشية الخضر ١ / ٢٢٨ .
(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٢٩ .
(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٠٤ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) حاشية السجاعي ، ص ٢٥٦ .

وجاء في شرح المفصل :وقد يسميها الكوفيون حروف الصفا ت ، لأنهاتقع صفا ت لما قبلها من النكرا ت [١] .

واعلم أنالسبب في دخول هذ الحروف على الأسماء أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء بعدها ، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى مفعولين بلا واسطة حرف الإضافة ، ألا تراك تقول : (ضربت عمراً) ، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب ، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم ، ومن الأفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء لتستعين بها على تناوله والوصول إليه ، وذلك نحو (عجبت) و(مرضت) و(ذهبت) ، ولو قلت : (عجبت زيداً) أو (مررت جعفراً) أو (ذهبت محمداً) لم يجز ذلكلضعف هذ الأفعال في العرف والاستعمال عنإفضائها إلى هذ الأسماءولما ضعفت هذ الأفعال عن الوصول إلى الأسماء بحرف الإضافة ، فجعلت موصولة لها إليها [٢] .

وبعد ذكر هذ المسائل المهمة سنشرع في المقصود ، ونبتدئ بذكر حروف الجر عدًا ومعنى موافقًا لما في الإظهار والكافية مرئية في الذكر على وفق ما هي في الإظهار ، مع بيان سبب تقدم كل واحد منها في الذكر على الآخر .

الأول : الباء للإلصاق

أ : لإفادة لصوقهرأ بمجرور [٣] .

ثم الإلصاق (حقيقي) كـ (أمسكت بزيد) ، إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحسبه من يلبو ثوب ونحو ، ولو قلت (أمسكته) احتمل ذلك ، وأن تكون منعته من التصرف ، (ومجاز) نحو (مررت بزيدٍ) أ :لصقت مرور بمكان بقرب من زيد .

قال الأخفش : إن المعنى :مررت على زيد ، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾[٤] .

وأقول : إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان إلى نفس المجرور كـ (أمسكتُ بزيدٍ) و(صعدتُ على السطح) ، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ (مررتُ بزيدٍ) في تأويل الجماعة [٥] .

وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه [٦] .

ولم يذكر صاحب الإظهار معنى سوا ، لأن مقصود الأصلي بيان العامل ، لا بيان معانيه [٧] .

وزاد في الكافية : إن (الباء) تكون للاستعانة ، والمصاحبة ، والمقابلة ، والتعدية ، والظرفية ، وزائدة [٨] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) نتائج الأفكار ص٣٦ .
(٤) سورة الصافا ت ، الآية ١٣٧ .
(٥) مغني اللبيب ١ / ١٠١ .
(٦) الكتاب ٤ / ٢١٧ .
(٧) نتائج الأفكار ص٣٦ .
(٨) ينظر : الكافية لابن الحاجب ، ص ٨٦ .

(والمراد من كونها للاستعانة) استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرور [١] .
قال في المغني : وهي الداخلة على آلة الفعل نحو (كتبت بالقلم) و(نجرت بالقدوم) ، قيل : ومنه باء البسملة ، لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلاَّ بها [٢] .
(والمصاحبة علامتها) أن يصلح في موضعها (مع) عنها [٣] ، نحو (اشتريت الفرس بسرجه) ، أي مع سرجه ، فمعنا مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الشراء [٤] .
ولم يذكر صاحب الإظهار معنى المصاحبة ، لأن باء الإلصاق يستلزم المصاحبة بالعكس ، فإذا قلت : (اشتريت الفرس بسرجه) لا يلزم أن يكون السرج ملصقاً به مال الشراء [٥] .
(أما المقابلة فهي) لإفادة وقوع مجرور في مقابلة شيء آخر نحو (بعت هذا بذاك) [٦] .
و(التعدية معنا) : جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير ، بإدخال الباء على فاعله ، فإن معنى (ذهب زيد) : صدور الذهاب عنه ، ومعنى (ذهبت بزيد) : صيرته ذاهباً ، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء .
وأما التعدية بمعنى : إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر ، فالحروف الجارة كما فيها سواء لا اختصاص لها بحرف من دون حرف [٧] .
(والظرفية) نحو : (جلست بالمسجد) أي : في المسجد [٨] .
(وتكون الباء زائدة) ، وهي على نوعين : قياسي وسماعي ، والقياسي في ثلاثة أخبار :
الأول : خبر مبتدأ مقرون بـ (هل) نحو (هل زيد بقائم ؟) .
الثاني : خبر (ليس) نحو (ليس زيد بقائم) .
الثالث : خبر (ما) النافية نحو (ما زيد بقائم)
فهي زائدة في الخبر في هذه الصور [٩] .
قال العلامة السيالكوتي في حاشيته على الفوائد : والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال أو الأصل [١٠] .
ثم قال في شرح الكافية : وتزداد قياساً في مفعول (علمت) و(عرفت) و (رأيت) و(سمعت) و(تبينت) و(حسبت) [١١] .
تزداد الباء سماعاً في موضعين :
الأول : غير الخبر ، وهو نوعان :

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٤ .
(٢) مغني اللبيب١ / ١٠٣ .
(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٤ .
(٤) امتحان الأذكياء ، ص ٤٧ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٥ .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) المصدر نفسه .
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) حاشية السيالكوتي ، ص ١٩٨ .
(١١) شرح الكافية للرضي ٢ /١١٣ .

أ . ما كان الزائد في المرفوع نحو (بحسبك درهم) و(كفى با لله شهيداً) .

تنبيه : وزيادة الباء في (بحسبك) وفاعل (كفى) وتصرفاته وفي فاعل فعل التعجب على مذهب سيبويه قياس ولا منافاة ، لأن زيادتها من حيث النظر إلى خصوصية لفظ (حسبك) و(كفى) سماع ، ومن حيث النظر إلى واقع (حسبك) وفاعل (كفى)قياس ، وكذا الحال في أفعال القلوب [١] .

ب . وما كان الزائد في المنصوب نحو (ألم نشرح لك صدرك) .

الثاني : في خبر غير الاستفهام والنفي ، ونحو (حسبك بزيد) [٢] .

(تقديم الباء في الذكر على (من)) .

قدم صاحب الإظهار حرف الجر (الباء) في الذكر على (من) ، لبساطته وكثرته في الاستعمال ، وعدم خروجه عن كونه حرف جر ، ولذا يكسر دائماً ليوافق عمله [٣] .

ولم يقدم اللام مع كونه بسيطاً وكثير الاستعمال ، لأنه يخرج عن الجر ، فيكون للابتداء والأمر ، ولذا لا يكسر في المضمر إلا في ياء المتكلم [٤] .

واعلم أن الباء تدخل على المظهر كما مر ، وعلى المضمر نحو (بهِ داءٌ) و(بكَ شفاءٌ) [٥] .

(الثاني : (من) للابتداء) .

والمراد بالابتداء : ابتداء الغاية [٦] .

ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ، وبمعنى : المدى ، كما أن الأمد والأجل يستعملان بالمعنيين ، وهما : النهاية والأمد .

والغاية تستعمل في الزمان والمكان ، بخلاف الأمد والأجل أيضاً فإنهما يستعملان في الزمان فقط .

والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية وانتهاء الغاية ، جميع المسافة ، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية [٧] .

قال العلامة الجامي في الفوائد : والمراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل [٨] .

فما أطلقه الفاضل الرضي من قوله : إذ لا معنى لابتداء النهاية أراد به أن المقصود بالغاية المسافة لا النهاية ، وجواز إرادة الرضي أن المقصود بالغاية المسافة مبني على قاعدة إطلاق الجزء وإرادة الكل ، وتوضيح ذلك أن الغاية هي النهاية والنهاية هي جزء المسافة فأطلق الجزء (وهو الغاية التي معناها النهاية) وأراد الكل ، وهو المسافة وخرج بذلك الفاضل الجامي كما رأيت .

---

(١) حاشية السيالكوتي، ص ٤٥ .
(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٥ .
(٣) نتائج الأفكار ص٣٧
(٤) المصدر نفسه .
(٥) شرح العوامل الجرجانية ، ص ١١٢ .
(٦) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ .
(٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٠ .
(٨) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ .

وقيل كثيراً ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود ، فالمراد بها الفعل ، لأنه غرض الفاعل ومقصوده [١] .

هذا بيان المراد من الغاية في قولنا (ابتداء الغاية)

وأما المراد بالابتداء فهو ما قاله الرضي : المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعد بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحو ، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذ منه ابتداء ذلك الفعل ، نحو (سر ت من البصرة) ، أو يكون الفعل المتعد بها أصلاً للشيء الممتد نحو (تبرأ ت من فلان إلى فلان) وكذا (خرجت من الدار) ، لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً ، إذ يقال (خرجت من الدار) إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة [٢] .

واعلم : أن الرضي بتفسير هذا للابتداء دفع لما أورد الكوفيون من الاستدلال على كون (من) تفيد الابتداء بالزمان إذ استدلوا بقوله ﷻ : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٣] ، وقوله ﷻ : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ ﴾[٤] ، لأن التأسيس والنداء ليسا حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد بل هما واقعان فيما بعد (من) هو معنى : في فـ (من) في الآيتين بمعنى : في ، ووقوع (من) بمعنى : في كثير من الظروف ولكنه ذكر بعيد في الزمان ، كقولهم (صمت من أول الشهر إلى آخر) .

و(نمت من أول الليل إلى آخر) وغيرها من الأمثلة الكثيرة .

ولذا قال في النتائج : و(من) للابتداء في المكان وفي الزمان أيضاً عند الكوفيين [٥]

وتعرف من الابتدائية بأن يحسن في قابلتها (إلى) وما يفيد فائدتها نحو قولك : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، لأن معنى (عَوَذَ) : التجئُ إليه وأفِرُّ إليه[٦] .

قال في النتائج : وفيه أنه لا يتمشى في نحو (من التفضيلية ذكر في الامتحان [٧]

وقصد بذلك أن كون علامة (من) للابتداء صحة إيراد (إلى) لا يتمشى في (من) التفضيلة ، كقولك : (زيد أفضل من عمرو) ، إذ لا يصح تقدير المعنى بـ (ترقى الفضل منه وإليه) ، وهذا تقدير مقابلة (إلى) لـ (من) في المثال) وعدم صحة ذلك ، لأن المراد من قولنا : (زيد أفضل من عمرو) : زيد به الفضل في (زيد منه من عمرو ، وذا المعنى لا يستفاد من التقدير المذكور بل المستفاد منه أن (عمراً) بهؤ و(زيداً منتها ، وذا خلاف المقصود ، وأيضاً يستفاد من التقدير المذكور أن (عمراً) مبدأ ومنشأ لفضل (زيد) وليس الأمر كذلك [٨] .

وخير جواب لرفع ما أورد من عدم التمشي مع (من) التفضيلية أن (من) في أفعل التفضيل لا تفيد الابتداء أصلاً يردان صحة معنى الابتداء بوضع (إلى) في مقابلتها ، وإنما هي لمجرد المجاوزة ، وجواز ذلك مبني على ما نص عليه الرضي بقوله : إذا قصد بـ (من) مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه ، لكونه مبتدأ لشيء

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ .
(٢) شرح الكافيه للرضي ٢ / ٣٢١ .
(٣) سورة التوبة ١٠٨ .
(٤) سورة الجمعة ٩ .
(٥) نتائج الأفكار ، ص ٣٩ .
(٦) شرح الرضي ٢ / ٣٢١ .
(٧) امتحان الأذكياء ، ص ٢٧ . ، وينظر النتائج ، ص ٣٩ .
(٨) كذا استفيد من حواشي النتائج . ينظر : حاشية السيالكوتي ، ص ٢٠١ .

ممتد جاز [١] أن يقع موقعه (عن) ، لأنها لمجرد التجاوز نقول : (خرجت من المكان) و (أخرج منه) ، لكنه في (من) التفضيلية لا يستعمل (عن) مكانها ، لأنها صارت علماً في التفضيل كبعض حروف التفضيل ، فلا تغير ولا تبدل [٢] .

وبهذا الجواب الوافي للرضي (رحمه الله تعالى) يندفع ما أورد ، وزاد في الكافية أن (من) تكون للتبيين والتبعيض زائدة .

(أما التبيين) فهو : إظهار المقصود من أمر مبهم [٣] .

وتعرفها بأن يكون قبل (من) أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بـ(من) تفسيراً له ، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً : (الرجس من الأوثان) و(العشرون) أنها الدراهم في قولك (عشرون من الدراهم) [٤] .

وفي الفوائد : وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[٥] ، فإنك لو قلت : (فاجتنبوا الرجس الذ هو الأوثان) استقام المعنى [٦] .

قال في المغني : وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما) وهما بها أو كالإفراط إبهامهما نحو : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[٧] ، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[٨] ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾[٩] [١٠] .

(والتبعيض)

وعلامته وضع (بعض) مكانه نحو (أخذ ت من الدراهم) أ : بعض الدراهم[١١] ويؤيد ما جاء في المغني من قراءة ابن مسعود : (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) [١٢] .

ونقول : (أخذ ت درهماً من المال) فيستدل بـ (من) على أن المأخوذ بعض المال ، ففيه معنى الابتداء أيضاً ، لأن مبدأ أخذك المال [١٣] هذا ما ذهب إليه سيبويه .

قال أبو العباس المبرد : وليس هوكما قال سيبويه عند ، لأن قوله : (أخذ ت ماله) جعل ماله ابتداء غاية ما أخذ ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتصاراً له والأصل واحد [١٤] .

(وتكون من زائدة)

تجيء (من) زائدة كقولك : (ما جاء من احد)

ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين :

الأول : أن يكون المجرور بها نكرة .

---

(١) قوله (جاز) جواب إذا الواردة أول النص .
(٢) شرح الرضي ٢ / ٣٢٢.
(٣) كذا استفيد من حواشي النتائج . ينظر : حاشية السيالكوتي ، ص ٢٠١ .
(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٢ .
(٥) سورة الحج ٣٠ .
(٦) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ .
(٧) سورة فاطر ٢ .
(٨) سورة البقرة ١٠٦ .
(٩) سورة الأعراف ١٣٢ .
(١٠) مغني اللبيب ١ / ٣١٩ .
(١١) الفوائد الضيائية٢ / ٣٢١ .
(١٢)مغني اللبيب١ / ٣١٩ . السورة والقراءة .
(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢ .
(١٤) المصدر نفسه .

والثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه .
والمراد بشبه النفي النهي نحو (لا تضرب من احد) ، والاستفهام نحو (هل جاءك من احد)[١] .
قال في التوضيح : الاستفهام بـ (هل)[٢] ، أو لا يصح الاستفهام بخبر كذا استفيد .
قال الرضي : الكوفيون والأخفش لا يشترطون ذلك (أي : كونها في غير الموجب دخولها في النكرا ت) استدلالاً بقوله ﷻ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٣] ، فـ (من) في حيز الإيجاب ، وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة ، أي : يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً ، قالوا : فقوله ﷻ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾[٤] يناقضه ، وأجيب بأن قوله ﷻ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطاب لقوم نوح عليه السلام ، وقوله ﷻ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ خطاب لأمة سيدنا محمد ﷺ ، ولو كان أيضاً خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفرانها كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفرانها كلها[٥] .
واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب : (قد كان من مطر) ، فأجيب بأنه على سبيل الحكاية ، كأنه سُئل : (هل كان من مطر ؟) فأجيب : (قد كان من مطر) ، فزيد ت في الموجب ، لأجل الحكاية المزيدة في غير الموجب[٦] .

تقديم (من) على (إلى) في الذكر ودخولها على المضمر
قدم صاحب الإظهار من في الذكر على (إلى) ، لأن (استعمال (من) في الجمل أكثر من (إلى) ، فقدمها ليناسب معناها من الجملة[٧] .
وتدخل على المظهر كما مر وعلى المضمر نحو (منهُ عطاءٌ) و(منكَ ثناءٌ)[٨].
فائدة :
تختص (من) بجر (قبل ، وبعد ، وعند ، ولدى ، ولدن ، وعن ، وعلى) ، فيقال : (جئت من معه) ، أي : من عند)[٩] .
(الثالث : (إلى) للانتهاء)
(إلى) تدل على انتهاء الغاية كما دلت (من) على ابتدائها ، فهي نقيضها ، لأنها ظرف بإزاء ظرف ، ولا تختص بالمكان كما اختصت (من) به[١٠] .
قال في النتائج : و(إلى) هي للانتهاء في المكان نحو (خرجت إلى السوق) والزمان نحو ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[١١] بلا خلاف[١٢] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ / ١٩ .
(٢) حاشية السجاعي ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .
(٣) سورة الأحقاف ٣١ .
(٤) سورة الزمر ٥٣ .
(٥) شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) نتائج الأفكار ، ص ٣٩ .
(٨) شرح العوامل الجرجانية ، ص ١١٤ .
(٩) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٣ .
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤ .
(١١) سورة البقرة ١٨٧ .
(١٢)نتائج الأفكار ، ص ٣٩ .

وتأتي للانتهاء في غير الزمان والمكان ، ونصَّ على ذلك الفاضل الجامي بقوله : (أو غيرهما نحو (قلبي إليك) ، فإن قلب المخاطب منتهٍ إليه باعتبار الشوق والميل) [١] .

والأكثر عدم دخول حد الابتداء والانتهاء في المحدود ، فإذا قلت : (اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع) فالموضعان لا يدخلان في الشر ، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وهذا القول على المذهب المعتمد [٢] .

ويجوز أن تدخل الغاية في المغيَّا ، فيكون نهاية السير مثلاً في قولك : (سر ت من البصرة إلى الكوفة) عند بلوغك لها ويجوز أن تدخل فيها .

قال ابن يعيش : (وجائز أن تقول (سر ت إلى الكوفة) وقد دخلت الكوفة ، وجائز أن تكون قد بلغتها ولم تدخلها ، لأن (إلى) نهاية ، فجائز أن تقع (إلى) أول الحد ، وجائز أن تكون قد بلغتها ولم تدخلها ، لأن (إلى) نهاية ، فجائز أن تقع (إلى) أول الحد ، وجائز أن تتوغل في المكان ولكن تمنع من مجاوزته ،لأالنهاية غاية وما كان بعد شيء لم يسم غاية وتحقيق ذلك أنها لانتهاء غاية العمل ، كما أن (من) لابتداء غاية العمل ، إلا أنه قد لابس الابتداء موضعاً من المواضع ، فيكون من أجل تلك الملابسة ابتدائية للغاية ، وقد يلابس انتهاء الغاية موضعاً من المواضع ، فيكون من أجل تلك الملابسة انتهاء الغاية وذلك نحو : (خرجت من بغداد إلى ا لكوفة) ، وعلى هذا تكون المرافق داخلة في الغسل من قوله ﷻ : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾[٣] ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل [٤] .

وزاد ابن الحاجب في الكافية معنى آخر لها تكون بمعنى (مع) قليلاً [٥] . كقوله ﷻ : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[٦] ،أ : مع أموالكم [٧] .

وتكون إذا ضممت شيئاً إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿مَنْ أَنْصَارِ إِلَى اللَّهِ ﴾[٨] ، وقولهم : (الذود إلى الذود ابل) و(الذود) من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى : إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً [٩] .

تنبيه

في قوله ﷻ : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾

جاء في شرح الكافية : التحقيق : أنهلمعنى الانتهاء ، أ : يضيفونها إلى أموالكم ، وكذا قوله ﷻ : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾، أ : مضافة إلى المرافق ، و(الذود إلى الذود ابل)، أ : مضافة إلى الذود [١٠] .

ولعل البركو (رحمه الله تعالى) لميذكر هذا المعنى ، أ : كون (إلى) بمعنى (مع) ، لما توضح من لحقيق الذ ذكر الرضي بكون الاستدلال على أن (إلى) بمعنى (مع) هو في الحقيقة ليس كذلك ، بل هي للانتهاء . والله تعالى أعلم .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٢ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٤ .
(٣) سورة المائدة ٦ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤ ـ ١٥ .
(٥) ينظر : الكافية ، ص ١١٣ .
(٦) سورة النساء ٢ .
(٧) الفوائد الضيائية ، ٣٨٨/٢ .
(٨) سورة آل عمران ٥٢ .
(٩) مغني اللبيب ١ / ٧٥ .
(١٠) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٤ .

(تقديم (إلى) في الذكر على (عن) ودخولها على المضمر)

قدم مصنف الإظهار (إلى) في الذكر على (عن) لمقابلتها لـ (من) ، ولم يذكر (حتى) معها مع كونها بمعناها ، لكثرة مجيئها بمعنى (مع) ، ولأنها لا تدخل إلا على المظهر ، فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها [١] .

وتدخل على المظهر كما مر وعلى المضمر نحو ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[٢] [٣] .

(الرابع (عن) البعد والمجاوزة)

والمراد من المعنى الأول ببعد الشيء عن مجرور نحو : (رميت السهم عن القوس) ولم يذكر البصريون لها معنى سوا ذكر الدماميني في شرح التسهيل[٥] [٤] .

والمراد من المجاوزة : بعد شيء مذكور أو غير عن مجرورها بسبب الحدث قبلها ، فالأول (رميت السهم عن القوس) أ :جاوز السهم القوس بسبب الرمي ، والثاني (رضي الله عنك) أ : جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ، ثم المجاوزة إما حقيقة كما ذكر أو مجازيه نحو (أخذ ت العلم عن زيد) ، كأنه لما عرفك المسألة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالأخذ أفاد ابن قاسم [٦] .

وفسر ت المجاوزة أيضاً بتية شيء وبعد عن شيء آخر ، وذلك إما بزوال الأول عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث نحو (رميت السهم عن القوس إلى الصيد) ، وتسمى هذ المجاوزة حقيقة ، أو بالوصول إلى الثالث بلا زوال عن الثاني نحو (أخذ ت عنه العلم) ، أو الزوال وحد نحو (أديت عنه الدين) [٧] .

وتوضيح الصور الثلاث كالآتي :

(الصورة الأولى) : نحو (رميت السهم عن القوس) ، فههنا تجاوز الأول وهو (السهم) ، وزال عن الثاني وهو (القوس) ووصل إلى الثالث وهو (الصيد) .

(الصورة الثانية) : نحو (أخذ ت عنه العلم) ، فقد تجاوز الأول وهو (العلم) عن الثاني وهو (المعلم) ، ووصل إلى الثالث وهو (المتعلم) بلا زوال عن المعلم .

(الصورة الثالثة) : نحو (أديت عنه الدَّين) ، فقد تجاوز الأول وهو (الدين)، وزال عن الثاني وهو (المديون) سواء وصل الثالث وهو (الدائن)أم لا ، أ : أو لم يحصل .

تنبيهان

أحدهما : ما ذكر من كون المجاوزة هي بعد شيء عن آخر بزوال الأول إلى الثاني ووصوله إلى الثالث ، وببعد شيء عن آخر ووصوله إلى الثالث بلا زوال عن الثاني ، وببعد شيء عن آخر وزواله عنه وصل أم لم يصل ،هذ الصور الثلاث يفهمها معنى البعد ، ثم كان ذكر المجاوزة بعد البعد من الإظهار لا طائل تحته ويجاب بذكر بعد للتصريح بما علم ضمناً .

---

(١) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(٢) سورة فصلت ٤٧ .
(٣) شرح العوامل ، ص ١١٣ .
(٤) فتح الأسرار ص ٤٥ .
(٥) نتائج الأفكار ص ٤٠ .
(٦) حاشية الخضر ١ / ٢٢٩ .
(٧) كذا استفيد النتائج ص٤٠

قال في النتائج فذكرها بعد للإظهار [١] .
وبذا دفع ما أورد على مصنف الإظهار (رحمه الله تعالى) .
ومن هذا الإيراد ودفعه علم أن المجاوزة متضمنة من البعد ويؤيد ما ذكر الدماميني في شرح التسهيل من القول بان البصريين لم يذكروا لـ (عن) معنى سوى البعد انتهى .
والثاني : ما ذكر من معنى المجاوزة من بعد شيء عن آخر بزوال الأول عن الثاني ووصوله إلى الثالث هو معنى لها بالحقيقة أما الآخران فإنها تعمهما بحسب التوهم لا الحقيقة .
قال الفاضل العصام : و(عن) المجاوزة إما حقيقة نحو (رميت السهم عن القوس) فإنه يفيد مجاوزة السهم عن القوس ، وأما توهماً نحو (أخذ ت عنه العلم) ، فإنه يتوهم مجاوزة (العلم) عن (المعلم) ووصوله إلى (المتعلم) نحو (أديت عنه الدين) ، فإنه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله إلى الدائن [٢] .
ثم قال صاحب النتائج : وما ذكروا من عمومها للآخرين (وهما بعد شيء عن آخر ووصوله إلى الثالث بلا زوال وبالزوال وحد) ، فإنما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة [٣] .
(فالحق) : أن البعد يعم المعاني الثلاثة للمجاوزة
والمجاوزة لا تعم إلا بالمعنى الأول ، لأنه حقيقة ، وأما كونها تعم الآخرين فهو على سبيل التوهم فتأمل .

(تقديم (عن) على (على) في الذكر ودخولها على المضمر)
قدمها أ : (عن) على (على) لمناسبتها (من) ، إذ قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبارين نحو سقا (عن الغيمة) أ بعد عنها بالإرواء ويجوز(من) بمعنى : سقا من جهة الفسيحة فان مولانا السرور يقول :يقال : (خرجت عن البلد) إذا أريد الرجوع إليه و(من البلد) إذ لم يرد [٤] .
وتدخل على المظهر كما ذكر وعلى المضمر نحو (ورضوا عنه) [٥] .

(الخامس : (على) الاستعلاء)
أ : العلو ، فـ (السين والتاء) زائدتان لا للطلب [٦] ، وهذا الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٧] ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً ﴾ [٨])[٩] .

---

(١) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(٢)حاشية العصام، ص ١١٨ .
(٣) شرح النتائج على الإظهار ، ص ١٢١ .
(٤) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(٥) شرح العوامل الجرجانية ، ص ١٥٢ .
(٦) مغني اللبيب ١ / ١٩٠ .
(٧) سورة المؤمنون ٢٢ .
(٨) سورة طه ، الآية ١٠ .
(٩) حاشية الصبان ٢ / ٢٠٦ .

وجعل الدماميني :الاستعلاء المجاز الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً ﴾ أ : هادياً .

وجعل الاستعلاء المعنو على نفس المجرور نحو : ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[١] ، ونحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾[٢] حقيقي [٣] .

قال الرضي : على للاستعلاء إما حقيقة نحو (زيد على السطح) أو مجازاً نحو (عليه دين) ، كما يقال : (ركبه دين) ، كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أوعلى ظهر ، ومنه (عليَّ قضاء الصلاة) و(عليه القصاص) ، لأن الحقوق كأنهار راكبة لمن تلزمه وكذا قوله ﷻ : ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًّا ﴾[٤] ، تعالى عن استعلاء شيء عليه ، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً من الاستعمال من شيء لم يراعأصل معنا نحو (ما أعظم الله) ومنه (توكلت على فلان) ، كأنك تحمل ثقلك عليه ، ثم صار بمعنى وثقت به ، حتى استعمل منالبار ﷻ نحو (توكلت على الله) و(اعتمد ت عليه)[٥] .

وعلل (توكلت على الله بتعليل آخر ذكر الصبان نقلاً عن الفارضي قال : وأما نحو (توكلت على الله) إذ لا يعلو على الله ﷻ شيء لا حقيقة ولا مجازاً [٦] .

وجاء في الكافية إنها تكون اسماً [٧] .

قال في شرح المفصل : وأما إذا كانت اسماً فتكون ظرف مكان بمعنى ، الجهة ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجها ت ، نحو قول بعض العرب : (نهضت من عليه) أ : من فوقه .

وكقول الشاعر :

نَغَت مِن عَلَيهِ تَنفِضُ الطَلَّ بَعدَما رَأ ت حاجِبَ الشَمسِ اِستَوى فَتَرَفَّعا[٨]

وتكون حرفاً إذا دلت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه : كقولك : (زيد على الفر س) فـ (زيد) هو المستعلي على (الفر س) ، و(على) أفاد هذا المعنى فيه

ومن ذلك (على زيد دين) كأنشيء قد علا فاستعلى عليه ، كذلك (فلان علينا أمير) ، لاستعلائه من جهة الأمر [٩] .

(تقديم (على) على (اللام) في الذكر ودخولها على المضمر)

قدم صاحب الإظهار (على) على (اللام) من الذكر لمناسبتها لـ (عن) من أنهما قد يكونان اسمين نحو (من عن يميني) و(من عليه) ومجيئها بمعنى (عن) كقولك :

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ لَعَمرُ اللهِ أعجَبَني رِضَاهَا[١٠]

وتدخل على المظهر والمضمر كما مر [١١] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٠٣ .
(٢) سورة الشعراء من الآية ١٤ .
(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٠٧ .
(٤) سورة مريم ٧١ .
(٥) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٣ .
(٦) حاشية الصبان ٢ / ٢٠٧ .
(٧) ينظر : الكافية، ص ٨٢ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٨ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٧ .
(١٠) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(١١) شرح العوامل ، ص ١٥٠ .

(السادس : (اللام) ، وهي للتعليل والتخصيص)

والمراد من كونها للتعليل ،أ : لبيان علة شيء ذهناً نحو (ضربت للتأديب)[١] ، فإن التأديب علة غائبة للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج مرتبة عليه .

والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فإنه منة ، إذ إنه فعل يؤلم (ضرب) ، ومن جهة أنه يترتب عليه الأثر حين لا ينبغي تأديب[٢] ، أو خارجاً نحو (خرجت لمخافتك)[٣] ، لأن المخافة متقدمة في الوجود على الخروج حامله عليه .

واعلم أن اللام الداخلة لفظاً على المضارع هي حرف جر[٤] ، تفيد التعليل قال في المغني : ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع من نحو ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[٥] ، وانتصاب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة بعينها وفاقًا للجمهور ، ولك إظهار (أن) فتقول : (جئتك لأن تكرمني) بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا) نحو ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[٦] ، لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين[٧] .

وذكر ذلك (أ : كون اللام الداخلة على المضارع حرف جر ، وإنما نصب المضارع بـ (أن) مضمرة ، ذكر ذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل أيضاً ، إلاَّ أنه جعل معناها الاختصاص ، فقال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[٨] ، فإنها حرف الجر ، وليست من خصائص الأفعال كـ (لام الأمر) وغيرها مما هو مختص بالأفعال ، وقال : (جئتك لأن أكرمَكَ) و(أن والفعل) مصدر ، وذلك المصدر في موضع خفض باللام ، والجار والمجرور من موضع نصب بالفعل (ومعناها : الاختصاص) ، والمراد أن مجيئه مختص بالإكرام إذ كان سببه[٩] .

(والتخصيص)

أ : لبيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور[١٠] ويجيء الاختصاص بعد اعتبارا ت وهي :

أولاً : الملك نحو : (المال لزيد)[١١] ، وذلك بأن يقع اللام بين ذاتين ثانيهما تملك[١٢] .

ثانياً : شبه الملك نحو : (الحل للدابة)[١٣] وهذ هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا تملك[١٤] ، أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو : (أنت لي وأنا لك)[١٥] .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٣ ، والنتائج ، ص ٤٠ .
(٢) حاشية السيالكوتي ، ص ١٩٩ .
(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٣ ، وينظر : نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(٤) حاشية السيالكوتي ، ص ٣٩٩ .
(٥) سورة النحل الآية ٤٤ .
(٦) سورة البقرة ، الآية ١٥٠ .
(٧) معني اللبيب ١ / ٢٧٧ .
(٨) سورة الأنفال: من الآية٣٣ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش٨ / ٢٦ .
(١٠) نتائج الأفكار ، ص ٣٧ .
(١١) المصدر نفسه .
(١٢)حاشية الخضر ٢ / ٢١٥ .
(١٣) البهجة المرضية ص ٢٣٥ .
(١٤)حاشية الخضر ٢ / ٢١٥ .
(١٥) مغني اللبيب ١ / ٢٧٥ .

ثالثاً : التمليك نحو : (وهبت لزيد ديناراً) [١] ، وذلك بجعل شيء يصح كونه مالكاً للغير [٢] .

رابعاً : الاستحقاق نحو : (الحَمْدُ لِلَّهِ) [٣] وهذ اللام تقع بين معنى وذا ت[٤].

خامساً : زاد من نتائج الأفكار النسب نحو قولك : (الابن لزيد) ، وعلة من الاختصاص [٥] .

تنبيه :

قال في الكافية : اللام للاختصاص [٦] أ : الحصر ، كما ذهب إليه بعضهم ، والارتباط والمناسبة ، كما هو التحقيق ، ويؤيد عدم عدِّهم اللام من طرق القصر كثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها [٧] .

وقال الصبان : والراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصد[٨] .

ويؤيد ما قاله صاحب النتائج : إذ إنه وضَّح معنى (التخصيص) بقوله ببيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور ، ثم قال : ليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن ، فقيل (الحَمْدُ لِلَّهِ) مشتمل على حصر (الحمد) فيه تعالى ، بناء على لام الاختصاص ، كما ذكر الفاضل العصام في(شرح الكافية) ، بل الحصر مبني على تعريف المسند إليه ، فإنه يفيد اختصاصه بالمسند كما في (التوكل على اللهِ) ، فإن (التوكل) مسند إليه ، والجار والمجرور مسند ، وقد تبيَّن من هذا الإسناد حصر (التوكل على الله) ، فإذا كان (الحَمْدُ لِلَّهِ) مشتملاً على حصر (الحَمْدُ) فيه تعالى ، فيلزم عليه إما التزام التكرار ، وهو الاختصاص الذ أفاد تعريف المسند إليه ، كما هو الحق أولاً، والذ فأد اللام الجارة على ما قيل ، أو بيان الفرق بين الحصرين ثانياً ، إن كان المستفاد من اللام غير المستفاد من (ال) [٩] .

وزاد في الكافية على الإظهار ثلاثة أمور :

الأول : إنها تكون بمعنى (عن) مع القول .

الثاني : بمعنى الواو من قسم التعجب .

الثالث : زائدة [١٠] .

أما الأول : فنحو (قلت لزيد : إنه لم يفعل الشر) أ : قلت عنه [١١] ، ونحو قوله ﷻ : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾[١٢] .

---

(١) حاشية التكدر ص٣٠.
(٢) حاشية الخضر ٢ / ٢١٥ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) نتائج الأفكار ، ص ٣٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
(٦) كافية ابن الحاجب ، ص ١٨٧ .
(٧) حاشية السيالكوتي ، ص ٤٧ .
(٨) حاشية الصبان ١ / ٢٣٠ .
(٩) كذا استفيد من النتائج وحواشيه .
(١٠) ينظر : الكافية لابن الحاجب ، ص ٨٣ .
(١١) مغني اللبيب ١ / ٢٨٢ .
(١٢) سورة الأحقاف ، الآية ١١ .

قال الرضي: قال ابن مالك وغير : هي لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ ، والتفت من الخطاب إلى الغيبة أو بكون اسم المفعول لهم محذوفاً ،أ : قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى [١] .

أما الثاني : فنحو قولهم في التعجب يبيتون من الأمر العظيم الذ يستحق أن يتعجب منه ، فلا يقال : (لله لقد قام زيد) ، بل يستعمل في الأمور العظام نحو : (لله لتبعثن) ، وجاء في المغني أنها تختص باسم الله ﷻ كقوله :

تَا للهِ يَبقى عَلى الأيَّامِ ذو حِيَدٍ بمُشمَخِرٍّ بهِ الظيّانُ وَالآ سُ[٢]

والثالث : وهو كون اللام زائدة ، قال في المغني : وهي أنواع :

أ .منها اللام المعترضة بين الفعل المتعد ومفعوله كقوله :

وَمن يَكُ ذا عظم صَليب رجا بِهِ لِيَكسِرَ عود الدَهر فَالدَهر كاسِرُ

وليس منه : (ردف لكم) خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمّن (ردف) معنى : اقترب ، فهو مثل : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[٣][٤] .

ب . ومنها اللام المسماة بالمقحمة ، وهي : المعترضة بين المتضايفين ، وذلك في قولهم : (يا بؤ س للحرب) ، والأصل :يا بؤ س الحرب ، فأقحمت تقوية للاختصاص قال :

يا بُؤ سَ للحَرْبِ الَّتي وَضَعَتْ أرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[٥]

ج . ومنها اللام المسماة لام التقوية ، وهي : المزيدة لتقوية ها ضعف إما بتأخر نحو : ﴿ هُدىً وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[٦] ، ونحو: ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ ﴾[٧] .

وإما بكونه فرعاً من العمل نحو : ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾[٨] ، و﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٩] ، و﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾[١٠] ، ونحو : (ضربي لزيد حسن) و (أنا ضارب لعمرو) .

د . ومنها لام المستغاث عند المبرد وابن خروف بدليل صحة إسقاطها ، وقال جماعة غير زائدة [١١] .

واعلم أن صاحب الإظهار لم يذكر من معاني اللام إلا الاختصاص والتعليل ، لأنها الأصل والغالب فيها ، ولأن مقصودة تعداد الحروف لا بيان معناها [١٢] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٩ .
(٢) مغني اللبيب ١ / ٢٨٣ .
(٣) سورة الأنبياء : من الآية ١ .
(٤) مغني اللبيب ١ / ٣٨٤ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) سورة الأعراف من الآية ١٥٤ .
(٧) سورة يوسف من الآية ٤٣ .
(٨) سورة البقرة من الآية ٩١ .
(٩) سورة هود من الآية ١٠٧ .
(١٠) سورة المعارج ١٦ .
(١١) مغني اللبيب ١ / ٣٨٤ .
(١٢) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .

(في تقديم (اللام) على (في) في الذكر ودخولها على المضمر)

قدمها على (في) لبساطتها [١] ، وتدخل على المظهر كما مر وعلى المضمر نحو : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ ﴾[٢] ، لكنها تفتح بإلحاق الضمير [٣] .

(السابع (من) الظرفية)

والظرفية هي كون شيء قابلاً للحلول فيه [٤] ، وهي إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعا في قوله ﷻ : ﴿ الم ۞ غُلِبَتِ الرُّومُ ۞ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[٥] [٦] .

ومن جهة أخرى الظرفية إما تحقيقاً نحو : (زيد من الدار) ، أو تقديراً نحو : (نظر من الكتاب) و(تفكر من السلم) و(أنا في حاجتك) ، لكون (الكتاب) و(العلم) و (الحاجة) شاغلة للنظر والتفكير والتكلم ، ومشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها[٧] .

وقد بيَّن ذلك ابن يعيش أيضاً في شرح المفصل بشكل أكثر وضوحاً فقال : أما (في) فمعناها الظرفية والوعاء نحو قولك : (الماء في الكأس) و(فلان في البيت) ، إنما أراد أن (البيت قد حوا ، وكذلك (الكأس) ، وكذلك (زيد في أرضه) و(اركض في الميدان) هذا هو الأصل فيها .

وقد يتسع فيها فيقال : (في فلان عيب) و(في يد دار) ، جعلت (الرجل) مكاناً للعيب يحتويه مجازاً أو تشبيهاً ، ألا ترى أن (الرجل) ليس مكاناً للعيب في الحقيقة ، ولا (اليد) مكاناً للدار ، وتقول (أتيته في عنفوان شبابه) ، و(فيهلأ ونهيه) فهو تشبيه وتمثيل ، أ هذ الأمور قد أحاطت به ، وكذلك (نظر في الكتاب) و(سعى في حاجته) ، جعل (الكتاب مكاناً لنظر ، و(الحاجة) مكاناً لسعيه ، إذ كان مختصاً بها [٨] .

وزاد في الكافية (وبمعنى : (على) قليلاً) [٩] ، كقوله ﷻ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[١٠] ، أ : على جذوع النخل [١١] ، وإنما حكم بأنها بمعنى (على) لما في الكلام من الاستعلاء ، صالح لها بحسب ما يقصد المتكلم منها معنى الظرفية والاستعلاء [١٢]

وقال الرضي : الأوْلى أنها بمعنى الظرفية ، لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف [١٣] .

---

(١) نتائج الأفكار ، ص ٤٠ .
(٢) سورة الرعد من الآية ١١ .
(٣) شرح العوامل الجرجانية ، ص ١٥١ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) سورة الروم الآيا ت ١ ـ ٣ .
(٦) مغني اللبيب ١ / ٢٨٥ .
(٧) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٣٠ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢ .
(٩) الكافية ص ٢١ .
(١٠) سورة طـه من الآية ٧١ .
(١١) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٥ .
(١٢) حاشية وجيه الدين ص ١٢٧ .
(١٣) شرح الكافية للرضي ٢ /٣٣٢.

وجاء في شرح المفصل : وقولهم في قول الله ﷻ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ : إنها بمعنى (على) حمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها ، لتمكن الكائن من الظرف [١] .

ويدل على أنها على أصلها أيضاً أنه لما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عدّ بـ (في) كما يعدى الاستقرار والتمكن ، فكما يقال : (تمكن من الشجرة) ، كذلك ما هو في معنا نحو قول الشاعر :

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيابَهُ في سَرحَةٍ يُحذى نِعالَ السِبتِ لَيسَ بتَوأَمِ[٢]

ولعل صاحب (الإظهار) ذكر ما زاد ابن الحاجب في (الكافية) ، لأنه جرى من أن معنى (في) هو الظرفية كما رآ الرضي وابن يعيش .

تقدم حرف الجر (من) في الذكر على (الكاف) ودخوله على المضمر

قدمها على (الكاف) مع بساطته ، لأنه لا يدخل على المضمر إلا على قلة من الفروع نحو : (ما أنا كأنت) [٣]، وتدخل على المظهر كما مر ، وعلى المضمر نحو : (فيكم ، وفيهم) [٤] .

(الثامن (الكاف) للتشبيه)

أ : لتشريك شيء بمجرور في أمر [٥]، والتشبيه من الذا ت وأ الصفا ت نحو : (زيد كأخيه) و(زيد كأسد) [٦] .

وذهب سيبويه إلى أن هذ الكاف لا تدخل على مضمر تقول : (رأيت كزيد) ، ولم يجز : (رأيتكه) ، وقال : واستغنوا عنه (أ : عن الكاف من إلحاق الضمير) بـ (مثل وشبه) ، فتقول : (رأيت مثل زيد) و(مثله) والمعنى فيها واحد [٧] .

قال الرضي : والكاف لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد ، وإنما لم يدخل عليه ، لأنه كان يؤد إلى اجتماع الكافين نحو : (كك) ، ومؤنثه ومثنيهما ومجموعهما ، فطرد المنع من الكل [٨] .

وقد احتج أبو بكر لامتناع الإظهار في هذ الحروف بضعف تمكنها من بابها ، لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً ، ولا تضيفها إلى مضمر ، لبعد تمكنها وضعف المضمر ، فأما قوله :

نحى الذنابا ت شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

فالبيت للعجاج ، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر [٩] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٢ / ٢٢٥ .
(٢) المصدر نفسه ٨ / ١٢ .
(٣) نتائج الأفكار ، ص ٣٩ .
(٤) شرح العوامل للجرجاني ، ص ١٤٩ .
(٥) حاشية العصام ص ١٢٠ .
(٦) شرح العوامل الجرجانية ، ص ١٤٩ .
(٧) الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٣ .
(٨) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٤ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٣ .

وجاء في شرح الكافية : إنه يدخل في السعة على المرفوع نحو : (أنا كأنت)[١] .

وزاد في الكافية على الإظهار أن الكاف تكون اسماً [٢] ، حينما تكون الكاف اسماً تكون بمعنى (المثل) نحو :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أ : عن أسنان مثل البرد الذائب [٣] .

وجاء في المغني : أنها لا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا من الضرورة ، واستشهد بالبيت السابق نفسه الذ صدر

بيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجِ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ [٤]

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي : يجوز في الاختيار ، فجوَّزوا من نحو : (زيد كالأسد) وأمثاله ، إن تكون الكاف من موضع رفع و(الأسد) مخفوضاً بالإضافة .

ولو كان كما زعموا لسمع من الكلام مثل : (مرر ت بكلأسد) [٥] ، وبعدم وجود نحو : (مرر ت بكلأسد) وأمثاله يقوى ما ذهب إليه سيبويه والمحققون ويضعف ما زعمه الكثير ، ومنهم الأخفش والفارسي .

والذ يقو حرفية الكاف أمران :

أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء .

والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله :

ما يرتجر وما يخاف جمعاً فهو الذ كالليث والغيث معاً

وفي حاشية الفوائد : يتعين اسميتها بدخول (من) عليها ، ويتعين حرفيتها بوقوعها صلة ، ويحتملهما من نحو (كالأسد) [٦] ، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر [٧] .

وقال في شرح المفصل : وأما التي في تأويل الاسم فالتي تقع موقع الاسم المفرد كقول الشاعر :

وصَالِيَا تٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل على أنها اسم ، وأن المعنى : كمثل ما يؤثقين ، فجمع بين (الكاف) و(مثل) ، وإن كان معناها واحد مبالغة في التشبيه ، وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفاً ، لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء [٨] .

وفي الكافية ذكر أيضاً أن (الكاف) تكون زائدة [٩] ، وبيَّن ذلك الرضي بقوله : وتكون أيضاً زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية كما في قوله :

لوَاحِق الأقْرابِ فِيهَا كالمَقَقْ

أ : فيها المقق ، وهو الطول .

---

(١) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٤ .
(٢) الكافية ص ٩٧ .
(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٧ .
(٤) مغني اللبيب ١ / ٢٨٣ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) حاشية وجيه الدين على الفوائد الضيائية ، ص ١٢٨ .
(٧) أوضح المسالك ٣ / ٥٣
(٨) شرح المفصل ٨ / ٤٢ ـ ٤٣ .
(٩) ينظر : كافية ص ٢٦ .

ويحكم بزيادتها حين دخولها على (مثل) من نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[١] ، ودخول (مثل) عليه كقوله :

فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

إذ الغرض أنه لا يشبه بالمشبه ، فلا بد من زيادة أخرى إذا في التشبيه زيادة ما هو على حرف أولى [٢] .

وعلل في المغني زيادة الكاف من نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ بقوله :وإنما زيد ت لتوكيد نفي (المثل) ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ، قاله ابن جني [٣] .

فائدة :

تجيء ما الكافة بعد (الكاف) فتكفها عن الجر غالباً ، وحينئذ تدخل على الجمل [٤] .

وأنكر أبو حيان كفَّ (الكاف) ، وأوَّل ما يوهم ذلك بجعل (ما) مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر ، بناء على جواز وصلها بالاسمية [٥] .

وإذا دخلت (ما) الكافة على (الكاف) فحينئذ يكون لـ (كما) ثلاثة معانٍ :

الأول : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، كما كانت قبل الكاف لتشبيه المفرد بالمفرد قال ﷻ : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[٦] .

الثاني : أن يكون (كما) بمعنى : لعل ، حكى سيبويه عن العرب : (انتظر كما آتيك) أ : لعلما آتيك .

الثالث : أن يكون بمعنى : قران الفعلين من الوجود ، نحو قولك : (ادخل كما يسلم الإمام) ، أفادة الرضي [٧] .

(تقديم (الكاف) في الذكر على (حتى))

قدم صاحب الإظهار (الكاف) على (حتى) في الذكر ، لبساطته ، ولأن (حتى) لا يدخل على المضمر أصلاً [٨] .

(التاسع (حتى) الغاية)

والغاية هي المسافة في الزمان والمكان [٩] .

وتدخل حتى الثاني فيما فيه الأول من المعنى ، ويكون ما بعدها جذوراً مما قبلها ينتهي الأمر به [١٠] .

---

(١) سورة الشورى من الآية ١١ .
(٢) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٣ .
(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٣٠ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٤ .
(٥) مغني اللبيب٢٨٧/١ حاشية الصبان ٢ / ٢٣١ .
(٦) سورة الأعراف من الآية ١٣٨ .
(٧) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٤ .
(٨) شرح النتائج ، ص ٤١ ـ ٤٤ .
(٩) حاشية الخضر ١ / ٢٢٩ .
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٣ .

فـ (حتى) تخالف (إلى) من هذه الجهة ، وذلك كقولك : (ضربت القوم حتى زيد) و(دخلت البلاد حتى الكوفة) و(أكلت السمكة حتى رأسها) ، فـ (زيد) مضروب كـ (القوم) و(الكوفة) مدخولة كـ (البلاد) و(السمكة) مأكولة جميعاً ، أ : لم يبق منها شيء [١] .

ويشترط في مدخولها أمران :

الأمر الأول : أن يكون مجرورها آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه ، لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يقتضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه ، وذلك قولك : (أكلت السمكة حتى رأسها) و(نمت البارحة حتى الصباح) ، ولا تقول : (حتى نصفها أو ثلثها) [٢] .

وعلل صاحب الشرح وجوب كون ما بعدها جزءاً مما قبلها بقوله : وإنما وجب أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها من قبيل أن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إما لرفعته أو دناءته كقولك : (ضربت القوم) ، فـ(القوم) عند من تخاطبه معروفون وفيهم رفيع ودنيء فإذا قلت : (ضربت القوم حتى زيد) فلا بد من أن يكون (زيد) إما ارفعهم أو أدناهم لتدل بذكر أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء ، فإن لم يكن (زيد) هذ صفته لم يكن لذكر فائدة ، إذا كان قولك : (ضربت القوم) يشتمل على (زيد) غير ، فلما كان ذكر (زيد) غير ما ذكرنا وجب أن تكون داخلاً في حكم ما قبله ، وان يكون بعضاً مما قبله فيستدل بذكر أن الفعل قد عم الجميع ، ولذلك لا تقول : (ضربت الرجال حتى النساء) ، لأن (النساء) ليست من جنس الرجال .

فلا يتوهم دخولهن مع الرجال ، وإنما يذكر بعد (حتى) ما يشمل عليه لفظ الأول ، ويجوز أن لا تقع فيه الفعل لرفعته أو دناءته ، فينبه بـ (حتى) قد انتهى الأمر إليه [٣] .

قال في شرح الكافية : المجرور بـ (حتى) في حكم ما قبلها وفيه أقوال :

جزم (جار الله) بالدخول مطلقاً ، سواء كان جزءاً مما قبله أو ملاقياً آخر جزء منه حملاً على العاطفة وتبعه ابن الحاجب ، وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءاً كان أو ملاقياً آخر جزء منه ، وفصَّل عبد القاهر والرماني والأندلسي أبو حيان وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل ، كما في العاطفة ، والملاقي غير داخل [٤].

الأمر الثاني : أن يكون أسماً ظاهراً ، قال في الكافية : ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد [٥] .

وفي الشرح : أما الجارة فلا تدخل على المضمر احتذاء بـ (إلى) ، لكون (إلى) أشد تمكناً وأوسع تصرفاً ، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو (قيم إلى زيد) ، ولا يقال (قيم حتى عمروٍ) [٦] .

قال في المغني : واختلف في علة المنع فقيل : هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عدد ضمير البعض على الكل .

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) المفصل ، ص ١٥٧ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٤ .
(٤) شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤٤ .
(٥) الكافية ص ١٢٧ .
(٦) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٤ .

وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في (إلى) ، وهي فرع عن (إلى) فلا تحتمل ذلك [١] .

أما المبرد : فقد جوَّز دخول (حتى) على الضمير ، والحق أن مأورد هو مشتبه به أو على كون المورود شاذاً .

فالأول كإيراد قول الشاعر :

واكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله والحق بالقوحتا لاحق

قال الرضي : وليس ما في البيت بـ (حتى) الجارة وإلا لم يكن لرفع (لاحق) وجه ، بل هي ابتدائية، أ : حتى ، هو كما في قوله :

فَبَيْنَا ُ يَشْرَى رَحْلُهُ[٢] .

والأمر الثاني : هو كون المورود شاذاً ، فقد تمسك بقول الشاعر :

فلا والله لا يلفىأنا س فتى حتاك يا ابن ابن زياد

وهذا البيت شاذاً [٣] .

ولـ (حتى) استعمالان مال كونها حرف جر وهما :

الأول : أنها تستعمل بمعنى (إلى) .

والثاني : تستعمل بمعنى (كي) ، ولا تجر بمعنى (كي) لا مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بـ (أن) المضمرة نحو : (أسلمت حتى أدخل الجنة) ، ولا تقول : (حتى دخول الجنة) .

والتي بمعنى (إلى) تجر ذلك نحو : (سر ت حتى تغيب الشمس) ، وتجر الاسم الصريح أيضاً نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[٤] [٥] ، و(حتى) التي بمعنى (إلى) تجر المفرد وغير ، والتي بمعنى (كي) لا تجر المفرد كما وضح ، والجارة للمفرد لا تكون إلا غائبة ، والجارة لـ (أن) والمضارع تكون غائبة ، وتعليلية ، واستئنائية [٦].

وقدمها صاحب الإظهار في الذكر على (رُبَّ) ، لكونها عاملة ، وإن (رُبَّ) ليس بعامل أصليبل عمله للحمل على غير [٧] .

(العاشر (رب) للتقليل)

أ : لإنشائه لا الإخبار عنه بحسب (أصل الوضع) [٨] .

قال في شرح الكافية : ووضع (رُبَّ) للتقليل تقول في جواب من قال :(لقيت رجلاً) : (رُبَّ رجلٍ لقيت) ،أ لا أنكر لقائي الرجال بالمرة ، فاني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً [٩] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٨٤ .
(٢) شرح االكافية للرضي٢ / ٣٣٥ ، وهذا جزء من بيت تمامه :
فَبَيْنَا ُ يَشْرَى رَحْلُهُ قال قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رخْوُ المِلاطِ يَجيبُ
(٣) المصدر نفسه .
(٤) سورة القدر من الآية ٥ .
(٥)شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩
(٦)حاشية الخضر ٢٢٩/١ .
(٧) النتائج وحواشيه ص٤٠.
(٨) نتائج الأفكار ص٤٠
(٩) شرح الكافية للرضي. ٣٣٩/٢

وكون معناها للتقليل هو الأصل ، وتستعمل غالباً للتكثير كما في مقام المدح والذم [١] .

وليس معناها للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، والتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً [٢] ، حتى صار ت في معنى التكثير كالحقيقة ومن التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة [٣] ، قال الفاضل العصام : ولو قيل فيها (رُبَّ) للتكثير ، لكان أنسب من قولهم للتقليل [٤] .

جاء في الفوائد : إن (رُبَّ) وجب لها صدر الكلام ، لكونها لإنشاء التقليل كما أن (كم) وجب لها صدر الكلام ، لكونها لإنشاء التكثير [٥] .

وقال الرضي : لها صدر الكلام ، لأن القلة عندهم تجر مجرى النفي ، ومن ثم كان لـ (رُبَّ) صدر الكلام [٦] . ويشترط أن يكون مدخول (رُبَّ) نكرة موصوفة على الأصح [٧] ، لأن النكرة محتملة للعلة أو للكثرة نحو : (جاءني رجلٌ) ، و(ما جاءني رجلٌ) ، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيها ، وأما المعرفة فهي دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين أو دالة على الكثرة من دون القلة ، كالجمع المعرف ، و(رُبَّ) و(كم) علامتان للقلة والكثرة ، وإنما احتاج إلى العلامة من المحتمل حتى يصير بها نصاً [٨] ، واختصاصها بالنكرة متفق عليه [٩] .

أما اشتراط كون النكرة موصوفة فليتحقق التقليل الذ هو مدلول (رُبَّ) ، لأنه إذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف [١٠] .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل والذ يظهر من كلامهم أنه وصفها لتقليل نوع من جنس ، فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس ووصف النكرة يحصل النوع [١١] .

واشتراط كونها موصوفة إنما هو على المذهب الأصح ، وهذا هو مذهب أبي علي والمبرد وابن السراج ، وقيل : لا يجب ذلك (أ : كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مخصصة وموصوفة) والمختار عند ابن الحاجب الوجوب [١٢] .

وفي (تحفة العوامل) جاء : أن هذ النكرة الموصوفة إما بمفرد أو جملة [١٣] ، ويشترط في فعلها أن يكون ماضياً [١٤] ، لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك إلا في الماضي نحو : (رُبَّ رجل كريم لقيته) ، أو (رُبَّ رجل كريم لم أفارقه) [١٥] .

---

(١) نتائج الأفكار ، ص٤٠
(٢) مغني اللبيب ٢٨٣/١
(٣) شرح الكافية للرضي٣٣٩/٢
(٤) حاشية العصام ص٢٠٢
(٥)الفوائد الضيائية ٢٣٩/٢
(٦) شرح الكافية للرضي ٣٤٠/٢
(٧) ينظر : ص٤١
(٨) شرح الكافية للرضي٢٤٠/٢.
(٩) حاشية السيالكوتيص٢٠٣
(١٠) الفوائد الضيائية٢٣٩/٢
(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٨م٤٥
(١٢) الفوائد الضيائية ٢٣٩/٢
(١٣)تحفة العوامل شرح عوامل بركو
(١٤) ينظر :الكافية ص٤٢
(١٥) الفوائدالضيائية٢٤٠/٢

فإن قوله : (لم) تقلب معنى المضارع ماضياً ، فيكون (لم أفارقه) ماضياً معنى [١] ، وهذا الفعل الماضي يكون محذوفاً غالباً [٢]، أ :في غالب الاستعمالا ت ، لوجود القرائن الحالية أو المقالية [٣] ، لأنه قد يظهر نحو : (رُبَّ رجل كريم اجتمعت به) [٤] .

وقد تدخل (رب) على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة على التمييز [٥] ، وهذا الضمير المبهم لا مرجع له عند البصريين ، وإذا كان له مرجع لما احتاج إالى التمييز خلافاً للكوفيين ، فإنهم قالوا : إن الضمير راجع إلى مذكور ، كأن قائلاً قال : (هل من رجل كريم ؟) ، فقيل له : (رُبَّه رجلاً) ، وإنما احتاج إلى التمييز ، لعدم كون المرجع مذكوراً في هذا الكلام [٦] .

ويشترط في الضمير أمران :

الأول : أن يكون مفرداً [٧] وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً [٨] .

الثاني : أن يكون مذكراً ، وإن كان المميز مؤنثاً نحو : (ربه رجلاً) أو (رجلين) أو (رجالاً) أو (امرأةً) أو (امرأتين) أو (نساءً) [٩] .

واعلم : أن كونها داخلة على ذلك الضمير المبهم متفق عليه ، ولكن الضمير المذكور غير مطابق لمميز مختلف فيه [١٠] ، قال ابن الحاجب : خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز [١١] .

أما الكوفيون اشترطوا مطابقة الضمير للتمييز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم يقولون : (رُبَّهُما رجلين) و(رُبَّهُم رجال) و(رُبَّهَا امرأة) و(رُبَّهُما امرأتين) و(رُبَّهُن نساء) [١٢] .

تلحقها (أ : رب) ما الكافة ، فتدخلها على الجملة [١٣] .

قال في (مغني اللبيب) : وإذازيد ت (ما) بعدها ، فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقوله :

رُبَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ تَرفَعَن بُرد شِمالا تُ[١٤]

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دواد :

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤبَّلُ فِيْهِمْ وَعُنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[١٥]

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله ﷻ : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[١٦] [١٧]

---

(١) حاشية الأمير ٦٧/٢
(٢) ينظر : الكافية ص٤٢
(٣) الفوائد الضيائية ٢٤٠/٢
(٤) حاشية الأمير ٢م٦٧
(٥) الكافية ص٤٢
(٦) حاشية السيالكوتي ص٢٠٢
(٧) ينظر : الكافية ص٤٢
(٨) الفوائد الضيائية ٢٤٠/٢
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) فواتح الافكار ص٩٧
(١١) الكافية ص ٤٢
(١٢) ينظر: الفوائد الضيائية٢٤١/٢.
(١٣) الكافية ص٤٢
(١٤) مغني اللبيب ١٨٣/١
(١٥) المصدر نفسه .
(١٦) سورة الحجر من الآية ٢ .
(١٧)مغني اللبيب ١٨٣/١.

وقيل : لا تدخل على الاسمية أصلاً ، وأن (ما) في البيت نكرة موصوفة ، و(الجامل) خبر لـ (هو) محذوفاً ، والجملة صفة لها ، وأن (يود) في الآية مؤول بالماضي [١] .

وقد تكون (ما) زائدة ، فتدخل على الاسم وتجر نحو (رُبَّما ضربه بسيف صقيل) ذكر الفاضل الجامي [٢] .

فائدة

تحذف (رُبَّ) فتجر مضمرة بعد (بل) ، وهو قليل نحو قول الشاعر :

بل بلد ملء الآكام قتمه لا يشر كتانه وصدمه

وبعد (الفاء) وهو قليل أيضاً نحو قول الشاعر :

فَمِثْلِكِ حُبلى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ فَأَلهَيتُها عَن ذ تَمائِمَ مُحوِلِ

وبعد (الواو) اتسع ذا العمل حتى قال بعضهم : إن الجر بالواو نفسها نحو قول الشاعر :

وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أرخى سُدولَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهُمومِ لِيَبتَلي[٣]

ولم يذكرها صاحب الإظهار في متنه ، ولم يعدها من حروف الجر ، وذكرها في الكافية وعدَّها حرفاً ، ويؤيد ما ذهب إليه البركو ما قاله الفاضل الجامي وهذ (الواو) للعطف عند سيبويه ، وليست بجارة ، فإن لم تكن من أول الكلام فكونها للعطف ظاهراً ، وإن كانت من أوله (بأن لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه ، سواء كان قبلها أو لا ، فيقدر له معطوف عليه ، وعند الكوفيين أنها حرف عطف ،ثم صار ت قائمة مقام (رُبَّ) الجارة بنفسها ، لصيرورتها بمعنى (رُبَّ) ، فلا يقدرون لها معطوفاً عليه ، لأن ذلك تعسف)[٤] ، فما مشى عليه ابن الحاجب هو مذهب الكوفيين .

(تقديم (رب) في الذكر على (واو القسم) و (تائه)

قدَّمه على (واو القسم) و(تائه) ، لأن (الواو) بدل من (الباء) و(التاء) من (الواو) ، على خلاف (رُبَّ) فإنه لا يبدل من شيء أصلاً ، فيستحق التقديم [٥] .

(الحادية عشر والثانية عشر و(واو القسم وتاؤ))

أولاً : واو القسم

لـ (واو القسم) شروط :

أحدها : حذف فعل القسم معها ، فلا يقال : (اقسم والله) ، لكثرة استعمالها في القسم ، فهي أكثر استعمالاً من أصلها ، أ : الباء [٦] .

والثاني : أن لا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال : (والله أخبرني) ، كما يقال : (با لله أخبرني) [٧] ،

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) الفوائد الضيائية ٢٣٩/١.
(٣) البهجة المرضية ص ٢٤١
(٤) الفوائد الضيائية ٢٤٠/١ ، حاشية السيالكوتي ص٤٧.
(٥) حاشية آطه لي ص ١٦٧.
(٦) شرح الكافيه للرضي ٣٤١/٢
(٧) شرح الكافيه للرضي ٣٤٢/٢
(٣)الفوائد الضيائيه٢٤١/١

حطًا للواو عن درجة الباء [١] .

والثالث : أنها مختصة بالاسم الظاهر ، سواء كان الاسم الظاهر كاسم الله ﷻ أم غير ، فلا يقال : (وك لأفعلن) مثلاً ، بل يقال : (والله) أو (ورب الكعبة) ، وذلك الاختصاص أيضاً لحطٍّ رتبته عن رتبة الأصل وهو (الباء) ، بتخصيصه بأحد القسمين ، وضعف الظاهر لأصالته [٢] ، فإن الضمير الظاهر عبر عنه به للاختصاص ، والأصل أولى بالاستعمال [٣] .

ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الأصل اختص (الواو) بالظاهر و(التاء) بلفظ الجلالة [٤] .

(ثانياً : تاء القسم)

قال في الكافية : والتاء مثلها [٥] ،أ : مثل الواو ، في اشتراطها حذف الفعل وكونها لغير السؤال [٦] .

وهي مختصة باسم الله ﷻ من الأسماء الظاهرة حطًا لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذ هو (الواو) ، وبتخصيصها ببعض المظهر ، وخصَّ منه ما هو أصل من باب القسم ، وهو اسم الله ﷻ[٧] .

ويجاب القسمالذ لغير السؤال بـ (اللام) و(إن) و(حرف النفي) كـ : (ما) ، و(لا) ، و(اللام) من الموجبة الاسمية نحو : (والله لزيد قائم) ، أو فعلية نحو : (والله لافعلن كذا) و (إن) فيها ،أ : الاسمية نحو (والله إن زيداً لقائم) و(ما) و (لا) في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو : (والله ما زيد بقائم) و(لا يقوم زيد) .

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله ﷻ : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٨] ،أ : لا تفتأ ، وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب ، نحو : (يا الله اخبرني) أو (يا الله هل قام زيد) [٩] .

وقد يحذف جوابه إذا تقدمه ما يدل عليه أو اعترضه [١٠] .

ومن هذا الكلام بيان لصورتي حذف جواب القسم وهما :

الصورة الأولى : إذا اعترض ،أ : توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم [١١] . نحو (زيد والله قائم) ، و(قام والله زيد) .

---

(٤) المصدر نفسه
(٥) حاشية السيالكوتي ص ٤٨

(٤) نتائج الأفكار ، ص ٤٠
(٥) الكافيةص٤٣
(٦) الفوائد الضيائية ٢٤٢/١
(٧) المصدر نفسه .
(٨) سورة يوسف من الآية ٨٥ .
(٩) الفوائد الضيائية ٢٤٣/١
(١٠) الكافية ص٤٧
(١١) الفوائد الضيائية٢/ ٣٩٢ .

والصورة الثانية : إذا تقدمه ، نحو (زيد قائم والله) ، و(قام زيد والله) [١] .
وفي هاتين الصورتين حذف الجواب ، لوجوب ما يدل عليه [٢] .
قال الرضي : وهذا الكلام الذ توسطه القسم أو تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم ، وهو كالعوض عن ذلك الجواب [٣] . لكنها بحسب اللفظ لا تسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب [٤] .
ولعل السبب في ذلك هو أن القسم مقتضي للصدارة لكونه إنشاء ويأتي بعد الجواب ، فيعلم ما المقصود من القسم ، أما إذا تقدم على القسم أو توسطه فحينئذ يتوافر فهم من أول الأمر على المقصود ، ومن أجل ذلك لا يعد جواباً بل دالاً [٥] .
ولعدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم [٦] ، لا يجب فيها علامة جواب القسم [٧] ، وهي (اللام) و(إن) و(حرف النفي) المذكورا ت في قول ابن الحاجب : (ويتلقى القسم بـ (اللام) و(إن) و(حرف النفي)) [٨] .
فلما امتنع دخول علامة القسم دل على أن هذ الجملة ليست للقسم ، وإن كانت في المعنى كذلك .

(الثالث عشر : (حاشا) للاستثناء)
أ : عن سوء ، بخلاف (خلا) و(عدا) ، فيقال : (أساء القوم حاشا زيد) ولا يقال : (أحسن القوم حاشا زيد) [٩] .
و(حاشا) عند سيبويه حرف يجر ما بعد [١٠] .
وإنما دخل في باب الاستثناء ، لمضارعته (إلاَّ) لما فيه من معنى النفي إذا كان معنا التنزيه والبراءة [١١] .
والجر بـ (حاشا) هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيته ، ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جواز [١٢] .
قال في شرح المفصل : (وقد خالفه أ : سيبويه) جماعة من الفريقين في ذلك ، فذهب أبو العباس المبرد فقال : ذهب أبو عمرو الجرمي والأخفش إلى أنها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه نحو قولك : (أتاني القوم حاشا زيدٍ) ، لأن المعنى : سواء زيدٍ ، وقد تكون فعلاً من (حاشيت) تنصب ما بعدها بمنزلة : (خلا) و(عدا) ، لأنك إذا قلت (أتاني القوم) وقع في نفس السامع أن (زيداً) فيهم ، فأرد ت أن تخرج ذلك من نفسه فقلت : (حاشا زيداً) أ : جاوز من أتاني زيداً) [١] .

---

(١) شرح الكافيه للرضي٢ / ٣٤١ .
(٢) الفوائد الضيائية٢ / ٣٤١ ..
(٣)شرح الكافية للرضي٢ / ٣٤١ .
(٤) الفوائد الضيائية ١/ ٣٩١.
(٥) كذا فهم واستفيد من حاشية وجيه الدين على الفوائد الضيائية
(٦)محرم أفند على الفوائد الضيائية ص٦٧
(٧) الفوائد الضيائية، ص ٣٩٣ .
(٨) ينظر : الكافية ص٤٩
(٩) فتح الأسرار شرح متن الإظهار ص ٩٦
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٧ .
(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٨
(١)شرح المفصل لابن يعيش٤٨/٨ (٢) حاشية الصبان٢ / ١٦٦ .

(تنبيها ت)

الأول : تجيء (حاشا) على ثلاثة أوجه :

أ . أن تكون استثنائية .

ب . أن تكون تنزيهية .

ج . أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً [١] .

واعلم : أنها بكونها استثنائية تفيد معنى : التنزيه أيضاً كما تقدم من كلام (فتح الأسرار) وسيبويه ، لأن مدلول التنزيه موجود فيها ، وإنما جعلوا التنزيهية وجهاً مستقلاً ، لأن التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحد [٢] .

تقول : (حاش لله وهذا ليست حرفاً ، قال في التسهيل : بل خلاف بيِّن ، هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل [٣] .

أما الاستثنائية : فيراد بها مع التنزيه معنى آخر هو الاستثناء .

ويستثنى بـ (حاشا) التي يوجد فيها معنى الاستثناء أن يكون الاستثناء فيها ينزع عنه المستثنى نحو: (ضربت القوم حاشا زيداً) ، نقله الشمني عن الرضي قرأ [٤] ، وذكر الدماميني أيضاً ، ولكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن (صلى الناس حاشا زيداً) ، لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب [٥] .

ومما نقله الشمني عن الرضي قرأ وما ذكر الدماميني عن ابن الحاجب يعلم : أن (حاشا) الاستثنائية تفيد التنزيه ، ولكن لا يحسن الاستثناء بها في مثل قوله : (صلى الناس حاشا زيد) ، فتنزيه (زيد) عن اشتراكه مع الناس في الصلاة غير حسن ، والسبب واضح ، ولكن عدم حسن ذلك لا ينفي جواز دخول (حاشا) في مثل هذا التركيب .

قال العلامة الصبان : وظاهر قوله ، أ ابن الحاجب ، لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل [٦] .

ولعل وجه أما لم يحسن ذكر في الكلام ينبغي ألا يحكم بجواز ، فمدار الجواز هو حسن المعنى وصحة التركيب ، وإذا انتفى الحسن بالمعنى فالأولى عدم الجواز .

ومن ثم إذا كان هنالك تركيب فيه استثناء ، وكان المستثنى لا يحسن في المعنى أن يزيد عما وقع فيه المستثنى منه ، فأداة الاستثناء ينبغي أن تكون غير (حاشا) من أدوات الاستثناء ، هذا ما استفيد .

(التنبيه الثاني) مما تقدم علم أن (حاشا) تكون فعلاً وتكون حرفاً ، فإذا قلت : (حاشا لزيد) فلا يكون (حاشا) إلاَّ فعلاً ، لأنه لو كان حرفاً لم يدخل على حرف مثله [٧] .

فإذا استعمل بغير لام جَزَمَ أن تكون فعلاً فتنصب ، وأجاز أن تكون حرف خفض [٨]

قدم صاحب الإظهار (حاشا) في الذكر على (مذ) و(منذ) ، لأنه وإن شاركها من الخروج عن الجارية ، لكنه لا يخرج عن الفاعلية بخلافهما [٩] .

---

(١)حاشية الصبان ١٦٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه

(٣) شرح الأشموني ٢١٣/٢

(٤) المصدر نفسه .

(٥) حاشية الصبان ٢ / ١٦٦

(٦) حاشية الصبان ٢ / ١٦٦ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٨ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) نتائج الأفكار ، ص ٤٢ .

(الرابع عشر والخامس عشر : (مذ) و(منذ) لابتداء الزمان)

فإذا أريد بمجرورها الزمان الماضي يكون معناها مبدأ زمان الفعل الذ قبلهما [١] .

وإذا أريد بما بعدهما الزمان الحاضر ، ولو باعتبار البعض مضى البعض ، فيكون معناها الظرفية لفعلهما [٢] .

قال الأخفش : (منذ) لأهل الحجاز ، وأما (مذ) فلغة بني تميم وغيرهم ، يشاركهم فيه أهل الحجاز وحكى أيضاً : أن الحجازيين يجرون بها مطلقاً والتميميين يرفعون بهما مطلقاً ، وجمهور العرب إذا استعملوا (منذ)الذ هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أولاً يجرون بهما معاً من الحاضر ، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما من الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً [٣] .

ومما تقدم علم أنه يراد بمجرورهما الزمان الماضي أو الحاضر ، وهما شرط من الشروط الثلاثة للزمان المجرور بها ، والتي بيَّنها العلامة الخضر بقوله : ويشترط في الزمان المجرور بهما كونه متعيِّناً لا مبهماً كـ (منذ) زمن وماضياً وحالاً لا مستقبلاً كـ (منذ غد)ومنصرفاً لا غير كـ (منذ سحر) ، تريد به معيناً [٤] .

فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى (في) نحو : (ما رأيته مذ يومنا) ،أ : في يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى (من) نحو : (ما رأيته مذ يوم الجمعة)أ : من يوم الجمعة [٥] ، ونقول : (ما رأيت مذ شهرنا) و(مذ يومنا) ،أ : جميع انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا [٦] .

و(مذ ومنذ) يكونان بمعنى (من) إذاكان الزمان الماضي الذ دخلتا عليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) معاً نحو : (ما رأيته منذ يومين)وهذ النكرة لا تكون معدودة لما تقدم من اشتراط كون الزمان المجرور بهما متعيناً لا مبهماً والمعدود متعين ، وهي إما أن تكون معدودة لفظاً كما مثلنا أو معنى نحو : (ما رأيته منذ شهر) وتقدير معنى المثالين هو : انتفت رؤيتي له من ابتداء يومين إلى انتهائهما ، وانتفت رؤيتي له من ابتداء شهر إلى انتهائه [٧] .

وزاد الإمامالبركو على ابن الحاجب قوله : (وقد يكونان اسمين) [٨] . بمعنى : أول المدة أو جميعها [٩] .

فإذا كانا اسمين بمعنى أول المدة يجب أن يكون ما بعدهما مفرداً معرفة نحو : (ما رأيته مذ ، أو منذ ، يوم الجمعة)أ : أول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ، وإن كانا بمعنى : جميعالمدة للفعل الذ قبلها فالشرط أن يكون ما بعدهما عدداً مقصوداً نحو : (ما رأيته مذ ، أو منذ ، يومان)أ : جميع انتفاء الرؤية يومان [١٠] .

---

(١) فتح الأسرار شرح الإظهار ص ٩٧
(٢) نتائج الأفكار ، ص ٤٣
(٣) شرح الكافية للرضي٣٤٢/٢
(٤)حاشية الخضر ١ / ٢٢٧ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢١٩/١
(٦) كذا استفيد من الكافية ص ٤٤و الفوائد الضيائية٢٤٤/١.
(٧) هكذا استفيد من الفوائد الضيائيه ٢٤٤/١و حاشية الخضر ٢٢٧/١.
(٨) إلاظهار ص١١٣
(٩) نتائج الأفكار ص٣٤
(١٠) حاشية النتائج ص٣٥.

وفي إعرابمدخولها تفصيل ذكر الرضي بقوله : إذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان :

(الجمهور) على أنهما حرفا جر .

(وبعض البصريين) على أنهما اسمان .

وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين ، ولكن في ارتفاع ما بعدهما قولان :

الأول : الجمهور البصريين أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما .

والثاني : لأبي القاسم الزجاج أنهما خبر مبتدئين مقدمين .

واعلم أن هذا البيان (أ بقول البركو وقد يكونان اسمين)ستطراد .

وقدمهما على (خلا وعدا)

لأن خروجهما عن الجارية أقل بخلاف (خلا وعدا)[١] .

(السادس عشر والسابع عشر : (خلا) و (عدا) للاستثناء)

أ : ويكون (خلا) و (عدا) حرفي جر ، ويفيدان معنى الاستثناء ، قال في الفوائد : وقد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جر [٢] ، وفي شرح المفصل : ويكونان حرفين فيجران ما بعدهما [٣] .

ثم إن الجر بـ (خلا) لا خلاف فيه ، أما (عدا) فلم يذكرها إلا الأخفش . قال السيرافي : لم أرَ أحداً ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأخفش ،نفإ قرنها في بعض ما ذكر بـ (خلا) في جواز الجر بها .

وقال (أ : السيرافي) أيضاً : ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ (خلا) ، إلا أن النصب بهكثر مما ذكر سيبويه [٤] .

وفي الإظهار : أنهما يكونان فعلين وهو الأكثر [٥] ،أ : مجيء (عدا) و(خلا) فعلين أكثر من مجيئهما حرفين ،والذ يوجب كونهما فعلين دخول (ما) عليهما .

قال في شرح المفصل : فإذا دخلت (ما) عليهما كانا فعلين لا محالة ، وكانت مع ما بعدها مصدراً [٦] ، لأن (ما) مصدرية مختصة بالفعل ، فلا يكون مجروراً بعدها أصلاً [٧] ، تقول : (جاءني القوم ما خلا زيداً)، أ : جاءني القوم خلا زيد ، وقولك : (ما عدا عمراً) ،أ : عدا عمرو ، بالنصب على الظرفية ، بتقدير المضاف ،أ : وقت خلوهم ، أو خلو مجيئهم من زيد ،ووقت مجاوزتهم ، أ : مجاوزة مجيئهم عمراً ، أو النصب على الحالية ، بجعلالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، أ : جاءني القوم خالياً بعضهم أو مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم أو مجيئهم عمراً)[٨] .

وعن الأخفش : انه أجاز الجر بهما على أن (ما) فيهما زائدة [٩] ،وهذا الرأ لم يقربه أكثر النحويين ، لأن زيادة (ما) في الأفعال لم تسمع أصلاً .

---

(١) نتائج الأفكار ص٣٥ .
(٢) الفوائد الضيائية٢٤٤/١.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٩ .
(٤) شرح الكافية للرضي ٢ /٣٤٢
(٥) إلاظهار ص١١٤
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨
(٧) نتائج الأفكار ، ص ٣٦
(٨) كشف الأسرار شرح متن الإظهار ص ١٠٩
(٩) الفوائد الضيائية ٢٤٥/١

قال الرضي : ولم يثبت أ : الجر على أن (ما) زائدة [١] .
وقدم البركو (خلا) و (عدا) في الذكر على (لولا)
لأن كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال [٢] .

(الثامن عشر : (لولا))
وهي لإمتناع شيء لوجود غير [٣] .
ذهب سيبويه إلى أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل [٤] ، لأنه في المثال واقع موقع لام التعليل ، فإنك إذا قلت : (لولاكَ لَهَلَكَ عمروٌ) ، فيكون المعنى : لم يهلك عمرو لوجودك [٥] .
وذكر الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه (أوضح المسالك) خلاصة مذهب سيبويه والبصريين في (لولا) إذا اتصل بها ضمير فقال : خلاصة مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (لولا) في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء، والضمير الذ بعدها له محلان : (احدهما) : جر ، و(الثاني) : رفع بالابتداء كمدخول (من) الزائدة من نحو قولك : (ما في الدار من احد) ، فإنه مجرور لفظاً وموضعه رفع ، لأنه مبتدأ [٦] .
واعلم أنه في (لولا) خلاف بين النحويين ، وهم فيها على ثلاثة مذاهب :
احدها : ما ذكر من مذهب سيبويه وجمهور البصريين [٧] .
والثاني : زعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا محل لـ (لولا) فيها ، كما لا تعمل (لولا) في الظاهر [٨].
والثالث : زعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد في لسان العرب ، وهو محجوج بثبو ت ذلك عنهم كقوله :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لك يعرض لأحسابنا حسن

وقوله :

وَكَم مَوطِنٍ لَولا َ طِحتَ كَما هَوى بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِيقِ مُنهو [٩]

واستدل أصحاب المذهب الثاني على أن الضمير المنفصل وهو (الباء)و(الكاف) ، و(الهاء) موضوع موضع الضمير المنفصل ، وأن موضعه رفع ، وليس له إلا ذلك الموضع ، ليجر استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحد ، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحد [١٠] .

---

(١) حاشية وجيه الدين على الفوائد ص ١١٣
(٢) شرح النتائج ص ٩٧
(٣) الإظهارص١١٦
(٤) شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .
(٥)تحفة العوامل شرح عوامل البركو ص٩٩
(٦) ينظر : عدة السالك ، ٤ / ٣ .
(٧) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٤ .
(٨) شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) عدة السالك ٣ / ٤ .

وقال في (نتائج الأفكار) : والأخفش تصرف في الضمير ، لأن الإشكال جاء منه ، فهو أحق بالتأويل ، فجعله مستعاراً للمرفوع كما في قولهم : (ما أنا كأنت) ، والأكثر (لولا أنت) بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبر وجوباً [١] .

(تقديم (لولا) في الذكر على (كي))

قدم البركو (لولا) في الذكر على (كي) لسبب ذكر الشارح بقوله : ولكثرتها بالنسبة إلى (كي) قدمها عليه ، لأن كونها حرف جر ، وإن كان مشروطاً باتصال الضمير بها ، لكن للضمير ألفاظاً كثيرة بخلاف (ما) الاستفهامية [٢] .

(التاسع عشر : (كي))

وتكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً [٣] ، لأنها تدل على العلة والغرض ولذلك تقع في جواب (لِمَه) [٤] ، وقل من ذكرها [٥] ، لغرابة الجر بها [٦] .

وتكون حرف جر إذا دخلت على (ما) الاستفهامية ، قال العلامة البركو :(كي) إذا دخلت على (ما) الاستفهامية [٧] .

وهو بذلك أشار إلى موضع من ثلاثة مواضع ذكرها العلامة الأشموني في منهج السالك بقوله : أما (كي) فتجر ثلاثة أشياء :

الأول : (ما) الاستفهامية : المستفهم بها عن علة الشيء ، نحو (كيمه) بمعنى : لمه .

والثاني : (ما) المصدرية مع صلتها ، كقوله :

إذا أنتَ لم تَنفَع فَضُرَّ فَإنَما يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ

أ : للضر والنفع [٨] ، ومعناها : ضر من يستحق الضر ، وانفع من يستحق النفع [٩] .

والثالث : (أن) المصدرية وصلتها نحو : (جئت كي أكرمَ زيداً)، إذا قدر ت (أن) بعدها ، فـ (أن والفعل) في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن (أن) تضمر بعدها ظهورها في الضرورة كقوله :

فَقالَت أكُلَّ النا سِ أصبَحتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيما أن تَغُرَّ وَتَخدَعا[١٠]

قال العلامة الخضر : إن (كي)إذ ذكر ت (أن) بعدها كانت جارة بمعنى (اللام) قطعاً وإ ذكر ت (اللام) قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً ، وإن خلت عنهما كمثاله (المثال المذكور آنفاً) احتملت الجارة بتقدير (أن) بعدها والمصدرية بتقدير (اللام) قبلها .

---

(١) نتائج الأفكار شرح الإظهار ، ص ٤٤ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) مغني اللبيب ٢٣٩/١
(٤) شرح المفصل ٨ / ٤٩ .
(٥) البهجة المرضية ص ١٤٣
(٦) حاشية السجاعي ص٢١٣
(٧) إلاظهار ، ص ١١٦ .
(٨) شرح الأشموني ١٩٧/٢
(٩) حاشية الصبان ٢٠٤/٢
(١٠) شرح الأشموني ١٩٧/٢

والثاني أولى ، لأن ظهور (أن) معها ضرورة ، وظهور (اللام) كثيراً ، فالأوْلى الحمل عليه ، وإن قرنت بهما ، فالأرجح كونها جارة مؤكدة (اللام) [١] .

(تتمة)

قال الدماميني في شرح التسهيل :أن فيه ، أ (كي) ، ثلاثة أقوال :

أحدهما : أنه حرف نصب دائماً ، وهو قول الكوفيين .

والثاني : أنه حرف جر دائماً ، وهو قول الأخفش .

والثالث : أنه يكون حرف جر تارة وناصباً للفعل تارة ، وهو قول أكثر البصريين [٢] .

ويدل على كونه حرف جر حذف ألف (ما) كما في : (لِمَ ؟) و(عمَّ ؟) [٣] .

لماذا قُدم (كي) على (لعل) ؟

(العشرون (لعل) للترجي)

قال في الإظهار : (لعل) للترجي في لغة عُقَيل [٤] ، وقلَّ من ذكر (لعل) ، لغرابة الجر بها [٥] .

والجر بها لغة عقيل ثابتة الأول أو محذوفة ، مفتوحة الآخر أو مكسورته ، ومنه قوله :

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم

وقوله :

فقلتُ:ادْعُ أُخْرَى وارْفَع الصَّوْ تَ دَعْوَةً لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٦]

فهذ أربعلغا ت يجوز الجر فيها ،ولا يجوز في غيرها من بقية لغا ت(لعل)[٧] .

ويجوز فيها أيضاً حذف لامها الأولىفمن شواهد :

عَلَّ صُروفَ الدهرِ أو دُولاتِها تُديلنا اللمَّة من لمّاتِها[٨]

وجعل (لعلَّ) في آخر الحروف ذكراً لضعفها .

---

(١)حاشية الخضر ١ / ٢٢٦ .
(٢) شرح نتائج الأفكار ص ٤٤ .
(٣) شرح نتائج الافكار ص٤٤.
(٤) الإظهار.ص ١١٧
(٥) ينظر : شرح الأشموني٢ /١٩٨
(٦) شرح الأشموني ٢٠١/٢
(٧) حاشية الصبان ٢ / ٢٠٤ .
(٨) عدة السالك ٣ / ١٠ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على يدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فالمبحث الأول قد تضمن أن العامل هو ما يوجب كون آخر الكلمة مضموناً أو مفتوحاً أو مكسوراً ، وبه يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب، أ : إن بالعامل يوجد المعنى وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة وهذا المعنى يقتضي نصب علامة تدل عليه ، وإنما إعراب المضارع مع كونه فعلاً ، لأنه يشبه اسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً

والعوامل النحوية منقسمة على لفظية ومعنوية ، واللفظية على سماعية وقياسية ، وكل نوع له أفراد والنحويون متفقون على هذا التقسيم ، إلا أنهم مختلفون في أعداهذ العوامل تبعاً لما جعلوا لكل نوع مفهوم وباختلاف المفاهيم اختلفت الأنواع والأعداد ، ويخص العامل الجار بالاسم فقط ، لأنلا يستقل فيحمل غير عليه

وقد اختلف البركو قليلاً مع ابن الحاجب في أعدادحروف الجر ، فجعل البركو الحروف عشرين حرفاً وعدَّها ابن الحاجب ثمانية عشر ، لأ البركو قد جعل باء القسم ضمن باء الإلصاق وذكر بعض الحروف التي قلَّ من ذكرها لاختصاصها بلغة أو لكونها تجيء غير جارة في أحيان أخرى وهي (لولا) و(لعل) و(كي) .

واقتصر البركو على ذكر معنى واحد لكل حرف تبعاً لما ذهب إليه البصريون من الرأ بأن لكل حرف جر معنى أصلي واحد أو اثنين فقط .

وخالفه ابن الحاجب فقد ذكر المعنى الأصلي ، وزاد على ذلك بذكر بعض المعاني الأخرى التي هي كثيرة الاستعمال والشيوع .

تسمى هذ الحروف بحروف الجر ، لأنها تجر ما بعدها كما سميت حروف الجزم بهذا الاسم ، لأنها تجزم ما بعدها .

والمبحث الثاني وفيه أن عدد حروف الجر عشرون حرفاً وهي :

الأول (الباء) للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة ، و (الباء) مقدمة في الذكر على (من) .

والثاني (من) : وهي للابتداء وتجيء للتبيين والتبعيض وزائدة وهي مقدمة في الذكر على (إلى) .

والثالث (إلى) : وهي لانتهاء الغاية وتجيء وبمعنى (مع) قليلاً وهي مقدمة في الذكر على (عن) .والرابع (عن) : وهي للبعد ، والمجاوزة وهي مقدمة في الذكر على (على).

والخامس (على) للاستعلاء وتكون اسماً وهي مقدمة في الذكر على (اللام) .

والساد س (اللام) للتعليل والاختصاص وتكون بمعنى (عن) مع القول وبمعنى (الواو) في القسم وزائدة وهي مقدمة في الذكر على ٠ في) .

والسابع : (في) الظرفية وتكون بمعنى (على)ولم يذكر البركو معنى سوى الظرفية وهي مقدمة في الذكر على (الكاف) .

والثامن : (الكاف) للتشبيه ، وتكون اسماً وزائدة وذكر سيبويه أنها لا تدخل على مضمر وهي مقدمة في الذكر على (حتى) .

والتاسع : (حتى) للغاية ولها استعمالان الأول : أنها بمعنى (إلى) ، والثاني : أنها تستعمل بمعنى (كي) وهي مقدمة في الذكر على (رب) .

والعاشر : (رب) للتقليل وتستعمل غالباً للتكثير وشرط في مدخولها أن يكون نكرة موصوفة على الأصح وان يكون فعلها ماضياً وتدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة وقدمه في الذكر على (واو) القسم .

والحادي عشر والثاني عشر : (واو) القسم وتاؤ) ، ولـ (واو) القسم شروط وهي حذف فعل القسم ولا تستعمل في قسم السؤال و(التاء) مثلها .

ويجاب القسم بـ (اللام) ، وقد يحذف جواب القسم ، وإذا تقدم الجواب على القسم أو توسطه لا يعد جواباً .

والثالث عشر : (حاشا) وهي للتنزيه وتكون حرفاً وفعلاً وتجيء على ثلاثة أوجه : الأول : أنها تكون استثنائية .

والثاني : أنها تكون تنزيهية .

والثالث : تكون فعلاً متعدياً متصرفاً وهي مقدمة في الذكر على (مذ) و (منذ).

والرابع عشر والخامس عشر : (مذ) و (منذ) وهما للابتداء في الزمان ويشترط للزمان المجرور بهما أن يكون متعيناً ويكون ماضياً .

ويكون (مذ) و(منذ) بمعنى (من) وبمعنى (من) و(إلى) معاً ، وزاد في الإظهار على الكافية أنهما قد يكونان اسمين وهما مقدمان في الذكر على (خلا) و(عدا) .

والسادس عشر والسابع عشر : (خلا) و (عدا) وهما حرفا جر ، وفي ذلك خلاف بين النحويين ويوجب كونهما فعلين دخول (ما) المصدرية عليهما وهما متقدمتان في الذكر على (لولا) .

والثامن عشر : (لولا)هي لامتناع شيء لوجود غير وفيها ثلاثة مذاهب وهي مقدمة في الذكر على (كي) .

والتاسع عشر : (كي) وهي بمعنى (لام) التعليل وتعمل عملها وتجر ثلاثة أشياء : الأول (ما) الاستفهامية ، والثاني (ما) المصدرية ، والثالث (أن) والمصدر وصلتها وفي (كي) أقوال ثلاثة : أنها حرف جر ونصب ، والثاني أنها حرف جر دائماً ، والثالث : أنها حرف جر تارة وحرف نصب تارة أخرى .

والعشرون : (لعل) في لغة عقيل ، وهي للترجيوفيها لغا ت أربع .

وآخر دعوانا أنالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

قائمة المصادر والمراجع

١. إظهار الأسرار محمد بن بير علي بركلي ويقال ايضا البركو والبركي (ت٩٨١هـ) بولاق ١٢٦٢هـ

٢. امتحان الاذكياءمحمد بن بير علي بركلي ويقال ايضا البركو والبركي(ت٩٨١هـ) الاستانه ١٣٠٩هـ

٣. أيوبي شرح الكافية

٤. البهجة المرضية في شرح الألفية (الفية ابن مالك)جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)القاهر المطبعه الخيريه١٣١٠هـ

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جمال الدين ابو عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)تحقيق.محمد كامل بركا ت القاهر دار التراث العربي ١٩٦٧ م

٥. التحفه المرضيه في العوامل البركويه لمحمد بن علي المرعشي دمشق ١٣٢٧هـ

٧التعريفا ت ـابو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ) تقديم الدكتور احمد مطلوب الشؤون الثقافية بغداد ١٩٨٦م

٨ .جامع الشواهد محمد باقر شريف الاردكاني طهران ط حجريه ١٣٧٩ هـ

٩جامع المقدما ت طهران م المطبعه العلميه الاسلمية ١٣٦٥ هـ

١٠حاشية آطه لي على امتحان الاذكياء مصطفى بن حمز آطه لي (ت١٠٨٥هـ)الاستانه١٢٦٠هـ

١١.حاشيةطلاسار على الفوائد الضيائيه عبد الغفور اللار الانصار (٩١٢هـ) الاستانة١٢٩٣ هـ

١٢حاشية التكدر على نتائج الافكار في شرح الاظهار امين التكدر الاستانة١٣٠٨هـ

١٣حاشية الخضر على شرح ابن عقيل محمد بن مصطفى الشهير بالخضر (ت١٢٨٧هالقاهرة م مصطفى البابي الحلبي (١٣٥٩هـ)م

١٤حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل احمد بن احمد السجاعي (ت١١٩٧هـالقاهر المطبعة الازهرية ١٣١٠هـ

١٥حاشية الصبان على شرح الاشموني محمد بن علي الصابوني (ت١٢٠٦هـ)دار احياء الكتب العربية القاهرة (د.ت)بان

١٥.حاشية العصام على الفوائد الضيائيةلعصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشا الاسفراييني (٩٥١هـ)الاستانه(١٢٩٩هـ)

١٦حاشية العطار على شرح مصطفى بن حمز المسمى نتائج الافكار في شرح اظهار الاسرار حسن بن محمد العطار(ت١٢٥٠هـ)الاستانة١٢٦٦هـ

١٧شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،بهاء الدين بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط١٦دار الفكر بيرو ت ١٩٧٤م

.شرح العصام على الكافيه ابراهيم بن محمد الاسفراييني المعروف بالعصام (ت٩٥١هـ)الاستانه١٣١٣هـ

شرح الفوائد الضيائيه احمد بن مصطفى طاش كبر زاد (٩٦٨هـ) الاشتانة ١٨٩٦م

١٩.شرح الكافية رضي لدين محمد بن الحسن الاستراباذ (ت٦٨٦هـالقاهرة ١٣٠٥هـ

٢٠شرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي المعروف بابن يعيش واتبن الصائغ (٦٣٤هـ)القاهرة المطبعة المنيريه

شفاء العليل في ايضاح التسهيل ،ابو عبد الله السليسلي .تحقيق :الدكتور الشريف عبدالله الحسين ،مكه المكلامه ١٩٨٦م

العوامل المائه في النحو ابو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) بولاق ١٨٣١م ١٢٤٧ هـ

١١العوامل الجديد محمد بن بير علي البيركلي (ت٩٨١هـ) بولاق ١٢٤١هـ

.فتح الاسرار على الاظهار

٢٢.الفوائد الضيائية نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي الشيباني (٨٩+٨هـ)تحقيق اسامة طه الرفاعي بغداد وزارة الاوقاف١٩٨٤م
٢٣.فواتح الافكاراو فوائح الازهار عبدالله بن صالح بن اسماعيل الايوبي الاستانه١٣٠٥هـ
٢٤.الكافية جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاحب (ت٦٤٦هـ)
٢٥.الكتاب كتاب سيبويه ابو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة دار العلم ١٩٧٧م
٢٦.مجموعة حواشي على الفوائد الضيائيه دلهي ١٣٢٩همطبعة المجتبائي
٢٧مجموعة امها ت المتون يشمل على ٦٦متنامنهافي النحو القاهر م مصطفى ١٩٤٩مط٤
نتائج الافكار مصطفى بن حمزة بن ابراهيم الاطه لي (ت بعد١٠٨٥هـ)استانبول م صلاح كتبي
٢٨.مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصار (٧٦١هـ)تحقيق:الدكتور مازن المبارك .ومحمد علي حمد الله (بيرو ت)ط١٩٧٩٥م
حاشية وجيه الدين علي الجاشرح الشفاء العليل

.